مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
العدد الثاني عشر
جمادى الآخرة ١٤١٥هـ

صيغة (فَعُل) في العربية

الدكتور سيد أحمد عبدالواحد أبوحطب
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير أنبيائه ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وبعد :

فقد قسم علماء العربية الصيغ قسمين :

أحدهما : صيغ الأسماء ،

والآخر : صيغ الأفعال.

واهتم بعضهم بمحاولة حصر هذه الصيغ المتعددة ؛ كابن القطاع ـ يرحمه الله ـ الذي ألّف (أبنية الأفعال ، أبنية الأسماء والمصادر).

إن صيغ الأفعال تكاد تكون محدودة ؛ فاللمجرد ثلاثة أبنية ، وللمزيد خمسة وعشرون بناء [1]. أما صيغ الأسماء فلا حدّ لها.

وهذا بحث لغوي يدرس صيغة من صيغ العربية الخاصة بالأفعال ، وهي صيغة (فَعُلَ) ـ بضم العين ـ ، وقد قدّر لهذا البحث أن يتوقف عند خصائص هذه الصيغة ؛ جاعلا همته استجلاءها. وعمدت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١ ـ تتبّع استعمالات هذه الصيغة في القرآن الكريم ، وفي كتب اللغة والنحو والتصريف ؛ للوقوف على أحكامها التصريفية والنحوية.

٢ ـ جمع كلّ ما يتعلق بهذه الصيغة في صعيد واحد ، وبخاصة أن علماء النحو والتصريف قد تحدثوا عنها في أماكن متفرقة ، ومن ثم تظهر الصعوبات التي واجهت هذا البحث واضحة جليّة ؛ فجاء كلامهم عنها في «الميزان الصرفي ، أبواب الفعل المجرد والمزيد ، التعدّي واللزوم ، المصادر ، المشتقات ، التعجّب ، المدح والذم ...».

٣ ـ معرفة لغات العرب ولهجاتهم في هذه الصيغة من خلال النصوص اللغوية « القرآن الكريم وقراءاته ، والشعر ، والنثر ، وأقوال العرب ».

٤ ـ معرفة المعاني الوظيفيّة لهذه الصيغة ، والوقوف على ما يصاغ منها ، وطرئق ذلك، وما لا يصاغ منه.

٥ ـ الوقوف على استعمال هذه الصيغة في اللغات الساميّة ؛ للإفادة من النظر المقارن بين الساميّات.

واللهَ أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

أبنية الثلاثي المجرد :

اختلف الصرفيـون في تقسيم أبنية الثـلاثي المجرد ؛ فمنهم من جعلهـا ثلاثة؛ وهي (فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل)[٢] ، ومنهم من زادعلى الثلاثـة رابعا ، وهو (فُعِل) [٣] ، المبني للمفعول [٤] ، ومنهم من راعى الماضي والمضـارع معـا فجعلهـا ستـة ؛ وهـي (فَعَل يفـعُل ، فعَل يفعَل ، فعَل يفعِل ، فعِل يفعَل ، فعِل يفعِل ، فعُل يفعُل)[٥]، ومنهم من قصرها على الأبنية الثلاثة التي تختلف فيها حركة المضارع عنها في الماضي ، وهي (فعَل يفعُل ، فعَل يفعِل ، فعِل يفعَل) ، ويسمّونها الدعائم[٦].

لزوم (فَعُل) وتعديها :

اتفق الصرفيون على أن جميع أبنية الثلاثي المجـرد تستعمل لازمة ومتعدية؛ بيد أنهم اختلفوا في لزوم (فعُل) وتعدِّيها ، وذلك على رأيين :

أولهما : أن « فعُل » لا يكون إلا لازمـا ، يقول سيبويه : « وليس في الكـلام (فعُلته) متعديا»[٧].

الآخـر : أن « فعُل » يكـون لازما ، ومتعديا ، وتتعدّى « فعُل » عنـد أصحاب هذا الرأي إمـا بالتضمين ، وإمـا بالتحـويل ، ويشذ استعمالها متعـدية دون تضمـين أو تحويل [٨]، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١ ـ أنها تتعدى بالتضمين سماعا، وقد سُمِع تعديتها في كلمتي (رحُب ، طلُع) بعد تضمنيهـا معنى (وَسِع ، بَلَغ). أما (رحُب) فجـاءت فيما رواه الخليل (رَحُبتك الدار)[٩].

ونقل السيوطي في المزهر[١٠] عن الصحاح[١١]: «وفي الصحاح قال الخليل: قال نصر بن سيّار[١٢]: أرحُبكم الدخول في طاعة الكرماني؟ أي أوسعكم؟ قال : وهي شاذة ، ولم يجىء في الصحيح (فعُل) متعديا غيره».

وأما (طلُع) فاستعملت في قولهم : « وإن بشراً قد طَلُع اليمن» [١٣]. ، أي بلغ ووصل.

ويعلِّق أستاذنا عباس حسن ـ يرحمه الله ـ على تحديد هذين الفعلين فقط (رحُب ، طلُع) في تعدِّي (فعُل) بقوله: «ولكنّ هذا التحديد والحصر بهذين الفعلين مدفوعان بمثل الفعل (بصُر) ؛ فإنه يتعدى بنفسه مباشرة ؛ طبقا لما في بعض المراجع اللغوية ، ومنها المصباح المنير» [١٤].

وليت أستاذنا / عباس حسن ـ رحمه الله ـ قد أتى لنا بتفسير لتميّز هذه الأفعال الثلاثة (رحُب ، وطلُع ، وبصُر) باستعمالها متعدِّية بالتضمين دون بقيّة الأفعال الأخرى التي جاءت على وزن (فعُل)!

إن ضمّ أستاذنا فعلا ثالثا ـ وهو (بصُر) ـ إلى الفعلين اللذين نصّ عليهما الصرفيون ـ (رحُب ، طلُع) ـ لم يضف جديدا للمسألة ، ولم يدفع التحديد والحصر ـ كما قال ـ ؛ فلا تزال المسألة بحاجة إلى البحث للوقوف على القول الفصل.

ومن ثم ينبغي الوقوف على كتب اللغة للإجابة عن تساؤلين :

أولهما : هل اقتصر التعدِّي بالتضمين على هذه الأفعال الثلاثة (رحُب ، طلُع ، بصُر) دون غيرها من الأفعال التي وزنها (فعُل) ، أو شاركها في ذلك أفعال أخرى؟

الآخر : لماذا تميّزت هذه الأفعال دون غيرها بهذا الاستعمال الخاص؟

وبعد الرجوع إلى كتب اللغة يقرر الباحث النتيجتين الآتيتين :

الأولى : اقتصر هذا الاستعمال « التعدِّي بالتضمين » على هذه الأفعال الثلاثة فقط (رحُب ، طلُع ، بصُر) ، وقد ورد في المعجم الوسيط فعل رابع ، وهو (وجُز) : جاء فيه : « ويقال وجُز الكلامُ ـ بضم الجيم وفتح الميم» [١٥]، ولم يقف الباحث على استعمال هذا الفعل (وجُز) متعديا بنفسه في المعاجم القديمة.

الأخرى : أن تميّز هذه الأفعال دون غيرها من الأفعال الأخرى التي جاءت على صيغة «فعُل» ليس له إلا تفسير واحد ؛ وهو أن الاستعمال «تعدِّي (فعُل) بالتضمين» لغة من لغات العرب، وهي لغة «هذيل» ؛ أما جلّ لغات العرب فيستعمل هذه الصيغة (فعُل) لازمة فقط ؛ يؤيد هذا التفسير ما حكاه أبو علي الفارسي ، وهو «أن هُذيلا تُعدِّي (فعُل) إذا كانت قابلة للتعدِّي بمعناها ، كقول الشاعر :

« ولم تَبصُر العينُ فيها كلابا » [١٦].

بقي أن نجيب عن سؤال نجده يطرح نفسه هنا ، وهو : ما علّة انفراد صيغة (فعُل) ـ دون (فعَل) ـ بالفتح ، و (فعِل) بالكسر ـ باللزوم وعدم التعدِّي؟

لعل علّة هذا التفرّد ترجع إلى دلالة هذه الصيغة ؛ فهي تدل على معاني الغرائز والأوصاف الفطرية ، والسجايا الخلقية الدائمة التي تلازم أصحابها ، ولا تتعداهم إلى غيرهم ، وهو ما سنعرفه في أثناء حديثنا عن معاني هذه الضيغة[١٧].

٢ ــ أن (فعُل) تتعدّى بنفسها ــ باطّراد ـ إذا كانت محوّلة عن (فعَل) ، أو عن (فعِل) معتلّ العين ، نحو : رُمتُه ، وطُلتُه ، ويقول ابن مالك [١٨]؛ «والأصل في هذا النوع : «فَعَلته» بفتح العين ؛ فحوِّل إلى (فعُل) ، ونقلت الضمة إلى الفاء .. والحاصل أن (فعَل) الذي عينه واو حين عَرَض حذف عينه لسكون لامه حُوِّل إلى (فعُل)، واستصحب ما كان له من التعدية ؛ لأن الضمة عارضة فلم يعتدّ بها» [١٨].

ومراعاة الأصل أمر وارد في اللغة ؛ فقد أقرّه من قبل أبو عليّ الفارسيّ ، وسمّاه (مراعاة الردّ إلى الأصل المرفوض في الكلام) ، ومثّل له بأمثلة كثيرة ؛ منها «المريض عدته » ، وعقّب على ذلك بقوله : « و (عاد) : (فعُل) ، وما كان على (فعُل) لا يتعدى إلى مفعول ، نحو : ظرُف ، وشرُف؛ لأنَّ هذا روعي فيه الأصل الذي هو (فعَل) في (عاد يعود)» [١٩].

يمكننا الآن بعد عرض آراء العلماء في (فعُل) من حيث اللزوم والتعدي القول بأن

صيغة (فعُل) ــ على أصلها ــ تستعمل دائما لازمة ؛ ولكن هل يستوى الصحيح منها والمعتل في ذلك؟ أو أن كلّ واحد منها ينفرد بحكم خاص؟

لم يفت علماءنا القدامى الحديث عن هذه المسألة ؛ فنقل السيوطي عن الجوهري في الصحاح قوله : « ولم يجىء من الصحيح (فعُل) ـ بضم العين ـ متعديا غير (رحُبتك الدار)، وأما المعتل فقد اختلفوا فيه ؛ قال الكسائي : أصل (قلته) : (قوُلته) ـ بضم الواو ـ ، وقال سيبويه : « لا يجوز ذلك ؛ لأنه لا يتعدى »[٢٠].

ونفى ابن قتيبة تعدِّي (فعُل) مطلقا ، سواء ما كان منه صحيحا أو معتلا ، وخطّأ قولهم (طُلتُه) تأثرا بقول سيبويه ، وقال : « وما كان على (فعُلتُ) فإنه لا يتعدّى إلى مفعول ، ولا تقول : (فَعُلتُه) ، نحو (مكُث ، كرُم ، عظُم ، ظرُف) ، ولا يقال (طُلتُه) ؛ لأنه (فعُلت) [٢١] ، وأما قولهم (قُلتُه) فإن أصلها قَوَلت) ...»[٢٢].

والناظر في استعمال (فَعُل) في اللغة يتبيّن له أنّ الغالب في الصحيح العين منه هو تعديته بحرف الجر ، وعدم تعدِّيه بنفسه ؛ يؤكد هذا استعمال هذه الصيغة في القرآن الكريم [٢٣]، ويقوّيه ما جاء في معجم الأفعال المتعدية بحرف ؛ حيث أورد صاحب المعجم أكثر من عشرين فعلا جاءت على (فعُل) وتعدَّت بحرف الجر [٢٤].

أما المعتلّ من (فعُل) فلم يتعدّ ــ على أصله ـ في الاستعمال اللغوي: باستثناء (قال)[٢٥] ــ على رأي الكسائي ــ الذي جعل وزنها (فعُل) ، وعند أغلبهم أن وزنها (فعَل).

لزوم (فعُل) تحويلا :

الفعل الثلاثي في اللغة ثلاثة أنواع : اللازم أصالة ، وقد سبق الحديث عنه [٢٦] ؛ واللازم تنزيلا : وهو لا يدخل في (فَعُل) ؛ لأنها في الأصل لا تتعدّى إلى مفعول به ، واللازم تحويلا : وإذا حُوِّل الفعل المتعدي إلى وزن (فعُل) لقصد المدح أو الذم [٢٧] مع إفادة التعجب صار لازما بالتحويل ، نحو (فهُم ، وجهُل).

تعدّي (فعُل) بغير التضمين أو التحويل :

أشرنا فيما مضى إلى جواز تعدّي (فعُل) اللازم بتضمينه معنى فعل آخر متعدٍّ ، وهذا مقصور على السّماع ؛ أو أن يكون محوَّلا عن (فعَل) أو (فعِل) المتعدّيين .

وباستقراء التراكيب التي تعدّت فيها (فعُل) أمكننا الوقوف على ست وسائل أخرى لتعديتها ، وهذه الوسائل الست هي :

١ ـ إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى ، وهذه الوسيلة الغالبة ، وقد تحقّق استعمالها في القرآن الكريم . قال تعالى : ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ ﴾ ، ﴿ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ﴾ ، ﴿ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٢٨].

وينبغي التنبيه إلى أن هذه الوسيلة استعملت مع موادّ (أفعال) معينة من الصيغة ؛ لكنها تستساغ في المواد الأخرى ؛ بيد أن هذا ـ على الأصح ـ مقصور على السَّماع.

ولم يقف الباحث على أمثلة مسموعة ـ حتى ولو قليلة ـ حذف فيها حرف الجر الذي تعدت به (فعُل) ونصب مجروره بعد حذفه ؛ كما في نحو « ذهب الشام » ، أو بقي مجروره كما هو دون نصب ، كما في قوله[٢٩] :

إذا قيل أيّ الناس شـــر قبيلة؟ أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ

أي « أشارت إلى كليب الأصابع مع الأصابع».

٢ ـ إدخال همزة النقل في أول (فعُل) ، وقد صرّح سيبويه بهذا ، فقال في باب (افتراق فعَلت وأفعَلت في المعنى) : « ... وإذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على (أفعلت) ، ومن ذلك أيضا (مكُث) ، (أمكثته) ...» [٣٠].

٣ ـ تضعيف عين (فعُل) ؛ ذكرها أيضا سيبويه فقال : « ... وتقول (ملُح) و (ملَّحتُه) ، وسمعنا من العرب من يقول (أملحته) كما تقول (أفزعته) ، وقالوا : (طرُف) ، و (طرَّفته) ، و (نبُل) ، و (نبَّلته) ، ولا تستنكر (أفعلت » فيهما» [٣١].

٤ ــ تحويل (فعُل) إلى (استفعل) للدلالة على النسبة لشيء آخر ، فيقال في (حسُن ، قبُح) : استحسنت الهجرة ، واستقبحت الظلم ؛ أي نسبت الحسن إلى الهجرة ، والقبح إلى الظلم[٣٢].

ولا يقاس هذا في كلّ الأفعال التي على وزن (فعُل) ؛ ولكنه في أفعال مخصوصة ؛ فلا تحوّل إل (استفعل) الأفعال (جَمُل ـ نبُل ـ سَرُع ـ رفُق ـ سقم ...) .

٥ ــ تحويل (فعُل) إلى (فعَل) لإفادة المغالبة [٣٣] ، نحو (شرَفتُ النبيل أشرُفه) بمعنى (غلبته في الشرف).

ولا تصلح المغالبة في جميع أفعال (فعُل) ؛ ولكنها سمعت في أفعال محدودة ، نحو: شرُف ، وكرُم ، وكبُر ، وفضُل ، ووضُؤ. وتكون هذه الأفعال المحوّلة إلى (فعَل) للمغالبة مضمونة العين في المضارع[٣٤] ، وباب المغالبة سماعيّ لا قياسي[٣٥] ، وقرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة القياس عليه ؛ لأنه مسموع كثير [٣٦].

٦ ــ تحويل (فعُل) إلى (أفعَل) للدلالة على التعجّب سماعا ؛ إذ إن من صيغ التعجب السماعيّة صيغة (أفعل) بغير (ما) التعجبيّة ، نحو : (أحسنت عملا): أي (ما أحسن عملك) . وأصلها الفعل الثلاثي (حسُن) ؛ زيد في أول الهمزة ، وتحويل (فعُل) إلى (أفعل) للدلالة على التعجب بإضافة الهمزة إليها جعلها متعدية [٣٧].

اتفاق (فعُل) و (أفعل) في اللزوم وافتراقهما في المعنى :

هل هناك فرق بين الأفعال (أسرع وسرع ، وأبطأ وبطُؤ)؟

يفرق سيبويه بينهما بقوله : « وأسرع عجل ، وأبطأ احتبس . وأما سرُع وبطُؤ فكأنهما غريزة، كقولك خف وثقُل ، ولا تعديهما إلى شيء» [٣٨].

ويعلق السيرافي على هذا فيقول : « قوله : وأسرع عجل ... إلخ يعني أن أسرع وأبطأ لا يتعديان وإن كان على أفعل ، ثم فصل بينهما وبين سرُع وبطُؤ ، وإن كان ذلك

كلّه لا يتعدّى بأن قال : سرُع وبطؤ كأنهما غريزة ؛ أي صار طبعه الإسراع والإبطاء ، وفي أسرع وأبطأ ليس بطبع » [٣٩].

معاني (فَعُلَ) :

إن تتبعنا لما أورده القدماء من معان لصيغة (فعُل) بين مكثر ومقلّ يخلّصنا إلى حصرها على النحو التالي :

١ ـ الدلالة على الطبائع والغرائز والسجايا ، والخصال التي تكون في الأشياء [٤٠]، وقد قسّم سيبويه هذه الدلالة تقسيما دقيقاً ، كما يلي [٤١]:

أ ـ ما يدل على الحسن والقبح نحو : قبُح ، ووسُم ، وجمُل ، وملُح ، وسمُج ، وبهُو[٤٢]، وشنُع [٤٢]، ونظُف ، وصبُح ، وطهُر ، وسَرُو.

ب ـ ما يدل على الصغر والكبر والزيادة والنقصان ، نحو : عظُم ، ونبُل ، وصغُر، وقدُم، وكثر ، وكبُر.

جـ ـ ما يدل على الشدة والجرأة والضعف والجبن ، نحو : ضعُف ، وشجُع ، وجرُؤ، وغلُظ ، وسهُل ، وسرُع ، وبطُؤ ، وكمُش [٤٣] ، وحزُن ، وصعُب ، وشرُف ، وكرُم ، ولؤُم ، ودنؤُ ، وملُؤ ، ووضُع ، وأمُر علينا، ورَخُو ، وخَرُع.

د ـ وما جاء من العقل ، نحو : حلُم ، وظرُف ، ورفُق ، ورزُن ، وحصُنت المرأة ، ورقُع [٤٣] ، وحمُق ، وخَرُق كحمُق ، وخرُف [٤٣].

٢ ـ الدلالة على الأدواء والأوجاع ، نحو : عقُر ، سقُم.

٣ ـ الدلالة على الأشياء المكروهة التي صارت بمنزلة الأوجاع والأدواء . قال سيبويه: «وقد قالوا : عسُر الأمر وهو عسير ، كما قالوا : سقُم وهو سقيم » [٤٤].

٤ ـ الدلالة على الألوان ؛ قال سيبويه : «ومن العرب من يقول : أدُم يأدُم أدمة، وقالوا كهُب يكهُب كهبة ، وشهُب يشهُب شهبة» [٤٥].

٥ ـ الدلالـة على التعجب والمدح أو الذم إذا كان محولا عن (فعَل) أو عن (فعِل)؛ للدلالة على أن معناه صار في صاحبه كالغريزة نحو : قرُء ، علُم ، حمُد ، ساء.

٦ ـ الدلالـة على الصيرورة ، أَجُن ، بَدُن ، قَرُب ، وَشُك[٤٦] . وبَعُد، وحمُض ، وخبُر، وخـثُر.

دلالة (فعُل) المحمولة على التضمين :

إذا كانت (فعُل) محمـولة على تضمين معـاني أفعال أخرى دلت على معـان أخرى غير التي ذكرت سابقـا نحو : (رحُبتكم الطاعة ، وبصُرت زيـدا ، وطلُع زيدٌ اليمن) ؛ فهي بمعنى (وسع ، رأى ، بلغ).

تداخل اللغــات في (فَعُــل)

يلاحظ دارس اللغة ورود فعل واحد بوزنين أو ثلاثة أوزان ؛ حيث تحتمل عين الفعل الضم والفتح ، أو الضم والكسر ، أو الحركات الثلاث. ونريد أن نقف هنا على ما ورد على هذه الهيئات ، واتحد فيه المعنى؛ لأنه يرجع في الغالب إلى تداخل اللهجات.

وقد لفت سيبويـه إلى هذه الحقيقة ، حيث بيَّن أن مثل هذه الظاهـرة يرجع إلى تعدد اللغات (اللهجات) ، وأنه لا يحدث في لغة واحدة[٤٧].

وقـد فصَّل ابن جني ظاهـرة تداخل اللغـات التي أثّرت تأثيراً واضحـاً في كثير من ظواهـر التصريف التي تبـدو شاذة ، أو يكثـر فيها الشذوذ ، ومنهـا ما نحـن بصدده؛ فصَّل هذه الظواهر بـردِّها إلى تداخل اللغات ، وهو أمر مقبـول لغويا؛ حيث إن هذه اللهجات التي كانت متباعدة متباينة صـارت بعد الإسلام متقاربة متداخلة ؛ فحدث بينها الاختلاط والامتـزاج ، وتعاورها الجميع ـ كما قالـوا ـ فنشأ عن ذلك خلط في كثير من أبواب التصريف التي توصف بالشذوذ أو الاضطراب.

وها نحن أولاء نسوق أمثلة من الأفعـال التي جاءت على وزن (فعُل) ؛ نحقق فيها مايسمى بتداخل اللغات (اللهجات) ، وذلك على النحو التالي:

١ ـ اتفاق (فعُل) بالضم مع (فعَل) بالفتح :

أورد سيبويه أمثلة من الأفعال التي اتفق لفظها ومعناها ؛ بيد أنه قد اختلف وزنها ؛ فاستعملت بضم العين وفتحها؛ فقال عن الفعل (مكث) : « وقالوا (مكَثَ يمكُثُ مكوثا) ، كما قالوا : (قعَد يقعُد قعودا) ، وقال بعضهم (مكُث) ، شبهوه بـ (ظرُف) ؛ لأن (فعُل) لا يتعدّى [٤٨].

وقال عن الفعل (طهر) : « وقالوا (طهُر طهرا وطهارة وطاهر) ، كـ (مكُث مكثا وماكث) ، وقالوا : (طَهَرَت المرأة) كما قالوا (طَمَثَت) ؛ أدخلوها في باب (جلست ومكثت) ؛ لأن (مكثت) نحو (جلست) في المعنى » [٤٩].

وتحدث ابن قتيبة عن ذلك في باب أسماه « فعَلت وفعُلت بمعنى » فقال : « وسخَنَ يومنا يسخُن ، وسخُن ، وصلَح الشيء يصلُح ، وصلُح ، وشحَب لونه يشحب ، وشحُب لغة ، وخثَر اللبن يخثُر ، وخثُر ، ورعَف الرجل يرعَف ، ورعُف ، وطهَرت المرأة وطهُرت ، وحكى سيبويه عن بعضهم : جبَن ، وجبُن ، ونبَه ، ونبُه» [٥٠].

وقال أبو حاتم : « بدَن ، وبدُن الرجل بدنا إذا عظم وسمن» [٥١].

٢ ـ اتفاق (فعُل) بالضم مع (فعِل) بالكسر :

أورد سيبويه أمثلة من الأفعال التي استعملها العرب بكسر العين وضمها؛ فقال عن الفعل (سقم) : « وقالوا : سقِم يسقَم سَقَما وهو سقيم ، وقال بعض العرب : سقُم ؛ كما قلوا : كرُم كرما وهو كريم » [٥٢].

وقال عن الأفعال (أدم وقهب وكهب وشهب) : « ومن العرب من يقول : أدُم يأدُم أدمة ، وشهِب يشهَب شهبة ، وقهِب يقهب قهبة ، وكهِب يكهب كهبة ، وقالوا : كهُب يكهُب كهبة ، وشهُب يشهُب شهبة ...» [٥٣].

وقال ابن قتيبة : « باب فعِلت وفعُلت بمعنى : سفِه يسفَه ، وسفُه يسفُه ، وحرِمت

الصـــلاة على المرأة تحرَم ، وحـرُمت تحرُم ، وسرِي الـــرجل يسرَى ، سرُو يسرو ، وسخِي يسخَى ، وسخُـو يسخُو ، وقال الفـرّاء : قد عجِف وعجُـف ، وحمِق ، وحمُق ، وسمِر ، وسمُر من الأسمر ، وخرِق وخرُق » [٥٤].

وقالوا : « فقِـر وفقُر ، ورعِن ورعُن» [٥٥]. وقرأ الأعمش وأبو السمّال قوله تعـــالى : ﴿ قَـالَ بَصُرْتُ بِـمَالَمْ يَبْصُرُوا بِهِ ﴾ [٥٦] : ﴿ بَصُرْتُ ﴾ ـ بكسر الصاد ـ ﴿ بِـمَالَمْ يَبْصُرُوا بِهِ ﴾ ـ بفتح الصاد [٥٧].

٢ ـ اتفاق (فعُل) مع (فعَل) بالفتح ، و (فعِل) بالكسر :

قـد تستوعب عين (فعل) الحركـات الثلاث (فعُل) ، وقـد حصر السيوطي هـذه الأفعال فجعلهـا خمسة ، وهي (كمَل وكمِل وكمُل ، وكدَر الماء وكدِر وكـدُر ، وخثَر وخثِر وخثُر ، وسخُو وسخا وسخي ، وسرُو وسرا وسرِي) [٥٨].

وزاد الفيروزآبادي إلى هذه الأفعال الفعلين (خَرُف ، سرُو) [٥٩].

رأي ابن قتيبة في مجيء معاني (فعُل) في أوزان أخرى :

حكم ابن قتيبـة على (فَعَل) و (فَعِل) اللتين اتفقتـا مع (فعُل في اللفظ والمعنى ، واختلفت وزنا بالشـذوذ فقال : « ... وشذّ منه شيء فقالـوا : نضَر وجهه ينضُر ، وقال بعضهم : جبَن يجبُن ، وبخِل يبخل ، ونبِه ينبه» [٦٠].

وفسّر ابن قتيبـة هذا الشـذوذ في مـوضع آخـر من أدب الكاتب بأنـه من تـداخل اللغات [٦١]؛ فتبع في هذا رأي سيبويه السابق في هذه المسألة [٦٢].

صياغة (فعُل) :

أولا : صياغتهـــا من الصحيح :

١ ـ من الســـالم :

يصـاغ (فعُل) مـن الصحيح الـذي سلمت حـروفـه من أحـرف العلـة والهمـزة

والتضعيف ، نحو : حسُن ، وسهُل وقرُب ، وقبُح .. ، وهذا النوع هو أكثر أنواع الصحيح استعمالاً في هذه الصيغة.

٢ ـ من المضاعف :

لا يصاغ (فعُل) من المضاعف[٦٣] الذي عينه ولامه من جنس واحد ، وقد ذكر يونس فعلا مضاعفا جاء على (فعُل) ، وهو(لبَّ) ، جاء في الكتاب : « وزعم يونس أن من العرب من يقول : لبُبت تلُب ، كما قالوا ظرُفت تظرُف » [٦٤].

وجعل ابن قتيبة (لبّ) حرفا شاذا لا يُعرف له مثل[٦٥]. وزاد ابن خالويه على (لبّ) فعلا آخر ، وهو (عزّ) ؛ فقال : « لا أعرف (فعُل) في المضاعف إلا حرفا واحدا هو (لبُب الرجل) من اللّب ، وهو العقل ، وما رواه واحد إلا يونس ، حتى اطّلعت على حرف ثان، وهو (عزُزت الشاة) قلّ لبنها » [٦٦].

وزاد ابن منظورفعلين آخرين ، وهما (حبُب ، سرُر) [٦٧]، وزاد السيوطي ثلاثة أفعال أخرى ، وهي (شرُرت ، وجفُفت ، ودمُمت)[٦٨].

وأنكر الجوهري كل الأفعال التي جاءت على (فعُل) من المضاعف ما عدا (لبُبت) ، وجعل سبب ضمّ بعضهم (دمُمت ، شرُرت) إلى (لَبُبْت) مجيء الاسم منها على (فَعِيل) ، والمصدر على (فَعَالَة) ؛ قال : « إن لبُبت) لا نظير له في المضاعف ، وإنما غرّهم الدميم والشرير ، والدّمامة والشّرارة» [٦٩].

مما يلفت النظر هنا ، قلة الأفعال التي تصاغ على (فعُل) من المضاعف ؛ حيث بلغ عددها ـ فيما وقفنا عليه ـ سبعة أفعال ؛ عمادها (لبُبت) . تُرى ما سبب ذلك؟

علّل سيبويه هذا بأن (فعُل) وزن ثقيل ، والتضعيف أيضا ثقيل ؛ فحاد العرب إلى وزن غير (فعُل) ، قال : « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه (فعُلتَ وفعُل) ؛ لأنهم قد يستثقلون التضعيف و (فعُل) ؛ فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ، وهو قولك : ذلّ يذلّ ذُلاً وذلّة وذليل .. وقالوا : شحّ

يشحّ ، وقالوا شحِحتَ ، كما قالوا : بخِلتَ . وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة ، ألا ترى أن (فعِل) أكثر في الكلام من (فعُل) ، والياء أخف من الواو وأكثر»[٧٠].

يستوقفنا في هذا المقام أمر مهم نلحظه ؛ وهو أن هذه الأفعال التي جاءت على (فعُل) من المضاعف ـ فيما نقل عن القدامى ـ يشاركها في لفظها وزنان آخران هما : (فعِل) ـ بالكسر ـ مع (لبُبت) [٧١]، و (فعَل) ـ بالفتح ـ مع الأفعال الأخرى ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله : « ولم يرد (فعُل) مضاعفا إلا قليلا مشروكا»[٧٢].

إن هذا الملحظ يؤكد لنا ورود تداخل اللغات (اللهجات) في هذه الأفعال؛ فوردت بضم العين ، وفتحها ، وكسرها ، وأكثرها استعمالا هو الفتح والكسر، وليس الضم. قال الجوهري عن (دمُت) : « والمستعمل هو دمَت ـ الفتح » [٧٣].

ومن ثم يمكن التقعيد لهذه المسألة فنقول : إن (فعُل) لا يصاغ من المضاعف إلا في أفعال قليلة مسموعة عن العرب ، ووافقت إحدى لغات العرب ، نحو : (لبُبْتَ ، وحبُبْتَ ، ودمُمْتَ ...).

هذا ، ويحتمل أن تكون هذه الأفعال منقولة من (فعَل) بالفتح ، أو من (فعِل) بالكسر إلى صيغة (فعُل) لغرض التعجب [٧٤]. وعلى هذا الرأي تكون (فعُل) لا تأتي من المضاعف ألبتة.

٣ـ من المهموز :

يصاغ (فعُل) أيضا من الصحيح التي اشتملت أحد حروفه على همزة ؛ نحو : (أجُنَ الماء) ؛ أي تغير طعمه ؛ و (أبل الرجل) ؛ أي ترهّب وتنسّك ، و (أثُل الرجل) أي شرُف ، و (أخُذ اللبن) ؛ أي حمض ، و (أرُب الرجل) ؛ أي كان ذا دهاء ؛ و (أنُض اللحم) ؛ أي لم ينضج ، و (أرُضَتْ الأرض)؛ أي زكت ، ونحو: (بَؤُس ، لَؤُم ، ضؤل) ، ونحو : (بَطُؤ ، جَرُؤ ، دَنُؤ ، ساء ...).

ولكنْ . هل لـ (فعُل) المهموز الفاء وجود فعليّ في الاستعمال اللغوي؟

الإجابة عن هذا السؤال بالنفي ؛ فقد وقفنا على هذه الأفعال في معاجم اللغة ، ولعل السبب في حبس هذه الكلمات وأمثالها في كتب اللغة ، وعدم تردّدها على ألسنة الكتاب والمتحدّثين اليوم رغم قلّة حروفها وسهولة نطقها ملازمة هذه الأفعال للاسم بعدها ؛ فـ (أنُض) ملازمة للحم ، و (أخُذ) ملازمة للبن ... ، يضاف إلى هذا سبب آخر ؛ وهو أنه قد استغنى عن هذه الأفعال باستعمال أفعال أخرى توافقها في المعنى ؛ فتستعمل (تنسك) ، و (لم ينضج) ، و (حمض) ؛ ويستغنى بها عن (أبُل) ، أنُض، وأخُذ ...).

ثانيا : صياغتها من المعتل :

١ ـ من المثال :

أ ـ الواوي :

ورد (فعُل) في اللغة من الفعل المثال الواوي الفاء ، نحو وضُوء ، ووكُع ، ووفُر ...) [٧٥] ، ولا تحذف الواو من هذه الأفعال عند المجيء بمضارعها[٧٦] ، كما تحذف من الأفعال الواوية الفاء التي على وزن (فعَل) ـ بالفتح ـ أو (فعِل) ـ بالكسر ـ نحو : وعد يعِد ، وسع يسَع ، يقال في مضارع هذه الأفعال (يوضُؤ ، يوكُع ، يوفُر ...) ـ بدون حذف الواو ـ ؛ على حين تحذف هذه الواو من مصادر هذه الأفعال ، نحو : (وسُط سِطَه ، وضُع ضِعَه ...)[٧٧].

ب ـ اليائي :

صرح الصرفيون بأن ما كان فاؤه ياء لا يصاغ منه إلا (فعَل) ـ فتح العين ـ ، و (فعِل) ـ بكسرها ـ نحو : ينَع ، ويبِس . قال ابن يعيش : « ولم يأت مما فاؤه ياء (فعُل) مضموم العين ـ فيما أعلم ـ »[٧١].

وقد كشف البحث وجود أفعال يائية الفاء أتت على (فعُل) بضم العين ، نحو (يَتُم ، يَسُر ، يَمُن) [٧٩]، بيد أن هذه الأفعال ورد أيضا بفتح العين ، فلعل ابن يعيش ـ يرحمه الله ـ يقصد بقوله السابق أنه لم يأت مما فاؤه ياء على (فعُل) ، وكان وزنا مستقلا لا يداخله فيه غيره.

ثمّة إشارة أخرى ، وهي أنه يحتمل في هذه الأفعال التي جاءت على (فعُل) مما فاؤه ياء أن تكون محوّلة لغرض التعجب من (فعَل) ، ونقلها أصحاب المعاجم دون إشارة إلى هذا التحويل ، يزيد هذا الأمر تأكيدا ظهور معنى التعجب في هذه الأفعال ظهورا واضحا وجليّا ، ومن ثم يصبح كلام ابن يعيش السابق عاما مطلقا دونما قيد أو شرط.

٢ ـ من الأجوف :

أ ـ الواوي :

يظهر من خلال مراجعة ما وقفنا عليه من كتب اللغة أن العرب استعملوا (فعُل) من الأجوف الواوي معلّ العين دائما ، نحو (طال) ، قال ابن يعيش عن هذا الفعل : « فهذا من المعتل نظير (ظرُف) في الصحيح ؛ ألا تراهم قالوا في الاسم منه : طويل كما قالوا : ظريف »[٨٠].

وتميَّز هذا الفعل (طال) باستعمال خاص في القرآن الكريم ؛ فلم يستعمل القرآن إلا لازما ، ومعناه ضد (قصُر) وورد في ثلاثة تراكيب كلها في مقام الحديث عن الكافرين، وجاءت هذه التراكيب على النمط الآتي :

[الفعل (طال) + حرف جر (على) + مجرور (ضمير) الفاعل]

قال تعالى : ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ ﴾ ، ﴿ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ ﴾ ، ﴿ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾[٨١] .

وجعل الكسائي وزن (قال) : (فعُل) ، وقال سيبويه : لا يجوز ذلك [٨٢] واختلف الصرفيون في أصل (كـاد)ووزنها ، وهل هي واوية العين أو يائيـة؟ وقد فصّل البحث هذا الخلاف في موضعه [٨٣]

ب ـ اليائي :

حكى الصرفيون أن (فعُل) لا يصاغ من الأجوف اليـائي ، وذكروا فعلا واحدا فقط هـو الذي جـاء على (فعُل) من الأجوف اليـائي ، وهو (هيُـؤ) [٨٤]، وحكموا عليـه بالشذوذ [٨٥].

والذي يلفت ـ هنا ـ أن الياء في (هيؤ) قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فكان ينبغي أن تقلب ألفا ، لكن هذا لم يحدث ! فما السبب في ذلك؟

إن الياء من (هيـؤ) لم تقلب ألفا مع أنها تحركـت وانفتح ما قبلها؛ لأنها لـو قلبت ألفا لـوجب إعلال المضارع بنقل حـركتها إلى ما قبلها وقلبهـا واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال ، فتقول : هاء يهوء ؛ فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل [٨٦].

لا شك أن هنـاك مانعـا قد منع مـن صياغـة (فعُل) المضموم العين من الأجـوف اليائي ، فلـم يرد منـه ـ كما رأينا ـ غير فعل واحد ، وهـذا المانع صـوتي صرف ؛ وهو استثقال الضمة على الياء ، ومن ثم استغني عـن (فعُل) بالوزنين الآخرين : (فعَل) بالفتح ، و (فعِل) بالكسر [٨٧].

ثمة أفعال استعملت في اللغة من الأجـوف اليائي ، وأصلها (فعُل) على حد قول ابن مالك نحو (طاب ، وبان ، ولان ، وهاء ، وناء) ، وقد قلبت الياء في هذه الأفعال ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال ابن مالك في شرحه للتسهيل :

« ويدلّ على أن أصل هـذه الأفعال أن تكـون (فَعُل) دلالتها على معـان طبعية أو كـالطبعية في اللـزوم ؛ ولـذلك جـاءت أسماء فاعليهـا على (فَعيل) [٨٨] في المضاف

والمعتل اللام ، وعلى (فَيْعِل) في المعتل العين ، لأن فَيْعِلا فيما اعتلت عينه مما حق فعله أن يكون على (فَعُل) ناب عن (فَعِيل) في ذوات الياء كلها كطيِّب وأخواتها إلا في ناء اللحم : » [٨٩].

وما نميل إليه أن هذه الأفعال من باب (فَعَل يَفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ؛ فيقال طاب يطيب ، ولان يلين .. والأصل (يَطْيِب ، ويلْيُن) ؛ فنقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، ولو كان أصلها (يَطْيُب ويلْيُن) ـ كما قال ابن مالك ـ ؛ لأعلت هكذا (يطُوب ، يَلُون) ، وهذا لم يحدث.

وأشار ابن مالك إلى هذا في موضع آخر من شرحه للتسهيل فقال : « وأهمل (فَعُل) فيما عينة ياءً ؛ استغناءً عنه بفَعِل كلان يلين ، وطاب يطيب ... » [٩٠].

٣ ـ من الناقص:

أ ـ الواوي :

يصاغ (فَعُلَ) من الناقص الواوي نحو سرُو يسرُو فهو سريٌّ أي (صار سيِّدا) ، وبهُو يبهو فهو بهيٌّ أي (صار بهيّا) وبَذُو يبذو فهو بذيٌّ ؛ أي (بَذُوَ لسانه) [٩١]، ونهُو الرجل ينهو فهو نهيٌ ؛ أي (صار ذا نُهيَة) ، ، النُّهْيَة العقل ، ودهُو فهو دَهِي [٩٢]. ورَخُو ؛ أي (صار رِخْوا) [٨٧] .

ب ـ اليائي :

أثبت بعض الصرفيين أنه لم يرد من (فَعُل) اليائي إلا (نَهُو [٩٤]، وبَهُو) [٩٥] وهما شاذان [٩٦] وعلَّلوا ذلك بأنه قد استغنى عنه بـ (فَعِل) المكسور العين [٩٧].

وأجاز بعضهم صياغة (فَعُل) ـ بكثرة ـ من الناقص اليائي ، ومثّلوا لذلك بالأمثلة نفسها التي سبق ذكرها في الناقص الواوي ، وهي (سرُو ، وبهُو ، وبذُو ونَهُو) ؛ لأن الواو في هذه الأفعال بدل من ياء لضمّة ما قبلها [٩٨].

ونفى سيبويه أن يكـون (فَعُل) في معتل اللام بالياء ، وجعل هذه الأفعـال السابقة واوية اللام فقـال : « وأما (فَعُل) فيكون في الـواو نحو (سرُو ويسرو) ، ولا يكون في الياء ، لأنهم يفرّون من الواو و إليها فلم يكـونوا لينقلوا الأخف إلى الأثقل فيلزمها ذلك في تصريف الفعل »[٩٩].

وقد يجيء (فعُل) على قلة ـ في باب التعجب من الناقص اليائي محوّلا من (فعَل) أو من (فعِل) ، وتقلب فيه الياء نحو : قضُو الرجل! أي ما أقضاه! ورَمُوت اليد! أي ما أرماها ولا يتصرف كنعم ، وبئس ، وجوَّز ابن يعيش صياغة المضارع منه [١٠٠].

٤ ـ من اللفيف

لم يقف البحث عن استعمال صيغـة (فعُل) من هذا النوع من الفعـل المعتل ، سواء أكان مفروقا أم مقرونا ، وذلك من خلال تتبع كتب اللغة والتصريف .

ثالثا : صياغتها من الأفعال الناقصة :

هل يصاغ (فَعُل) من الأفعال الناقصـة ؟

إنّ ما ورد بهذا الصدد عن القدماء مقصور على الأفعال (كانِ ، ليس ، كاد).

١ ـ كان :

الأصح أن وزن (كان) هو (فَعَل) ـ بفتح العين [١٠١] ـ وقـال الكسـائي : وزنهـا (فَعُل) ـ بضم العين ـ ، ورُدَّ بأنه لو كان كـذلك لم يقولوا منه كائن ؛ لأن الوصف من (فَعُل) فَعيل [١٠٢].

٢ ـ ليس :

مـذهب الجمهور أن وزنها (فَعِل) بـالكسر ، خُفِّف ، ولـزم التخفيف لثقل الكسرة

على الياء ، واستُدلّ لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى (لاس) بالقلب كباع ، أو بالضم لقيل فيها : لُسْت ، ولا يقال إلا (لَسْت) بفتحها ــ قال أبوحيان : « إنه سُمع فيها (لُست) ــ بالضم ــ « وحكى الفراء أن بعضهم قال : لِيست بكسر اللام [١٠٣] .

٣ ـ كاد [١٠٤]:

ألف (كاد) أصلها واو ، وقيل ياء ، ووزنها (فَعَل) ــ بفتح العين [١٠٥] . وحكى سيبويه (كُدْت) ـ بضم الكاف على وزن (فَعُلت) [١٠٦].

استعمال (فَعُل) في اللغة :

يلاحظ الباحث أن استعمال (فَعُل) في اللغة [١٠٧] ليس واردا بالكثرة المفترضة [١٠٨] التي كان ينبغي لهذه الصيغة أن تقوم بها ؛ باعتبارها صيغة تدل على ثبوت الصفة لفاعلها واستمراريّة الزمن ، وقد نبه سيبويه إلى هذا فجعل (فَعَل ، فَعِل) بفتح العين وكسرها أكثر استعمالا في اللغة من (فعُل) ـ بضم العين [١٠٩] .

لهذه الظاهرة ــ في تصورنا سبب عبر عنه القدماء بما سمّوه بعلّة الاستغناء ، والمقصود بها أن الناطق يستعمل صيغة أو صيغا أخرى بديلة لما فيها من دلالة أقوى ، أو صوت أيسر، أو بنية صوتية أدلّ على المقصود وأبعد عن الثقل ، أو لأسباب أخرى تتصل بتاريخ الجماعة الناطقة وظروفها الاجتماعية ، وسنورد هنا ما أورده القدماء مما يسمى بالاستغناء ، وينتج عنه ـ بطبيعة الحال ـ انحسار صيغة (فَعُل) فيما نحن فيه بسبب استخدام البدائل المطروحة في اللغة:

١ ـ فَعَل (المفتوح العين) :

ينوب (فَعَل) عن (فعُل) في المضاعف نحو : جلَلْت [١١٠] فأنت جليل ،وفي اليائي العين نحو « طاب فهو طيب ، وأصله أن يكون (فَعُل) ، ويدل على أن أصل

هذه الأفعال أن يكون على (فَعُل) دلالتها على معـان طبعية ، أو كالطبعية في اللزوم ، ولذلك جاءت أسماء فاعليها على (فَعِيل) في المضاعف والمعتل اللام ، وعلى (فَيْعِل) في المعتل العين[١١١] .

٢ ـ فَعِل (المكسور العـين) :

بنوب (فعِل) عن (فَعُل) في الناقص اليائي كحَيِيَ وعَيِيَ [١١٢] وفيما ليس لامه ياء، كقوي ونقي وسمن ، وحقها أن تكون على (فَعُل) ؛ لأنها بمعنى متن ونظف وشحم ، ويقابلها ضَعُف ، ونَجُس ، وشَخُت ؛ أي هزل[١١٣] .

٣ ـ افعـالَّ (المضعف اللام) :

يستغنى عن (فعُل) بـ (افعالَّ) فيما يـدلّ على لون ؛ يقـول سيبويه : « وقـد يستغنى بافعالّ عن فَعِل ، فعُل ، وذلك نحو : ازراقّ اخضارّ واصفارّ واحمارّ ... » [١١٤].

٤ ـ **افتعل** : يستغنى عن (فعُل) بـ (افتعل) فيما يـدل على صفة ملازمـة ، يقول سيبويه : « ولم نسمعهم قالوا : فقُر ، كما لم يقولـوا في الشديد (شدد) ؛ استغنوا باشتد وافتقر ... ولم نسمعهـم قالوا : رَفُـع ، وعليه جـاء رفيع ، وإن لم يتكلموا بـه ، واستغنوا بارتفع » [١١٥].

ـ استعمال (فَعُل) في اللغات السامية الأخرى :

يندر استعمال (فعُل) في العبريـة ، ولا يوجد في الآراميـة إلا بقايا قليلـة متجمدة ، وتتفق صيغة (فَعُل) مع صيغة (فَعِل) في الحبشية بسبب القوانين الصوتية ـ كما نص على ذلك بروكلمان [١١٦] ولا تستعمل صيغة (فَعُل) في السريانية[١١٧] .

وتجدر الإشارة إلى أن مضارع (فَعُل) في العبريـة مفتوح العين وليس مضموم العين كما في العربية [١١٨] .

إذاً فليس استعمال صيغة (فَعُل) بقلّة في العربية فقط [١١٩]، وإنما تستعمل بقلة أيضا ـ بل تكاد تفقد في أخواتها من الساميات.

ـ تصـــريف (فَعُـل) :

يمكننا حصر ما يتصرف من (فَعُل) فيما يأتي :

١ ـ المضـــارع :

أجمع الصرفيون على أنّ مضـارع (فعُل) هو (يَفْعُل) ــ بضم العين ولا يُصرف إلى غيره[١٢٠] ويقول ابن جني : « إذا سمع سامع ضَؤُل ، ولم يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يضؤُل ، وإن لم يسمع ذلك ؛ فلا يحتـاج أن يتوقف إلى أن يسمع ؛ لأنه لو كـان محتاجاً إلى ذلك لما كـان لهذه الحدود والقوانين التي وضعهـا المتقدمـون وتقبلوهـا ، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد» [١٢١].

ـ علة لزوم الضمة في (فَعُل) ومضارعه :

علّل ابن جني ذلك بأن هذا الفعل لا يكون متعديـا أبدا ؛ بل هو لازم دائماً فلم يقْوَ قـوّة المتعدّي ؛ كما أن الـلازم أقل في الاستعمال من المتعدي ، فجعلت الضمـة في عين اللازم لقلّته [١٢٢].

وجعل السيوطي علة ذلك هي التناسب بين اللفظ ودلالته فقال : «إذا كان الماضي على (فَعُل) ـ بالضم ـ ضمت أيضا في المضـارع نحو : ظرف يظرف ، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها» [١٢٣].

والقيـاس أن مضارع (فَعُل) بضم العين يأتي على (يَفْعُل) بـالضم ، وهو الشـائع المطّرد في اللغة ـ كما ذكرنا آنفا ـ بيد أن نقلة اللغة ودارسيها قد نقلوا ومجيء المضارع من (فعُل) على (يَفْعَل) بفتح العين ؛ فقد حكى سيبويه « أن من العرب من يقول كُدت تكاد على وزن فَعُلْت تَفْعَل » [١٢٤].

وقال الفراء : « أما الذين ضموا (كُدنا) فإنهم أرادوا أن يفرّقوا بين فعل الكيد من المكيدة في (فَعَل) ، وبين فعل الكيد في القرب فقالوا (كُدنا نفعل ذلك) ، وقالوا : (كِدنا القومَ) من المكيدة ، كما فرقوا بينهما في يَفْعَل ، فقالوا في الأول : (يكاد وفي الثاني يَكيد) » [١٢٥].

وهذه الظاهرة في شذوذ تصريف المضارع من الماضي لا تفسَّر إلا في ضوء تداخل اللغات (اللهجات) التي نبهنا إليها من قبل ، ونبَّه إليها سيبويه وابن جني [١٢٦].

وتؤكد النظرة المقارنة قدم هذه الظاهرة (فتح عين مضارع فعُل) في اللغات السامية ؛ فللفعل الثلاثي مع مضارعه في العبرية خمسة أبواب ، أحدها : صغُر يصغُر ، وهذا الباب يقابل ففي ماضيه باب كرُم إلا أنَّ مضارعه مفتوح العين [١٢٧].

علة عدم حذف الواو من مضارع (فعل) الواوي الفاء :

يقال في مضارع نحو (وَضُع ، وَطُؤ ، وَضُؤ) : (يَوْضُع ، يَوْطُؤ ، يَوْضُؤ) ، ولا تحذف الواو منه كما تحذف مع الكسر في (يَعِد) ، ولا تقلب ألفا كما قلبت في نحو (ياجل) ؛ لأنه بناء موضوع للزوم والثبات فلم يُغَيَّر لذلك [١٢٨] ، ولأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة [١٢٩].

ـ مضارع (فَعُل) المنقول للتعجب :

هل يصاغ المضارع من (فَعُل) المنقول للتعجب؟

ما عليه جلّ النحويين أن (فَعُل) المنقول للتعجب نحو : قَضُو الرجل ورَمُو ـ إذا حذق القضاء وأجاد الرمي ـ لا يتصرف فلا يصاغُ منه المضارع ؛ بيد أن ابن يعيش جعل له مضارعا فقال : « والمضارع منه (يَقْضُو ويَرْمُو) ، ولا يختلف ذلك فاعرفه » [١٣٠].

صيغة فَعُل والزمن :

ينكر أحد المحدثين وجود ما يشير إلى وجود زمان في صيغة (فَعُل) الماضوية ، وكذا في صيغة المضارع منها . يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : « وقد يأتي من أبنية الأفعال الماضية على (فَعُل) نحو : كرُم ، وحسُن ، وظرُف ، فإذا قلنا : كرُم محمد ، وحسُن خلقه ، وظرُف طبعه ؛ فاطراد إثبات وجود هذه الصفات فيما أسندت إليه ، وليس هناك أي إشارة للإعراب عن الزمان الماضي ... على أن صيغة المضارع من هذه الأفعال أيضا أفادت الفائدة نفسها؛ فقد دلت على وقوع الحدث وليس من شيء واضح يهدينا إلى أن البناء يراد به المستقبل [١٣١] .

والواقع أن نفي الزمن الذي يقول به السامرائي يبدو غير متّجه ، فالصواب ـ في نظرنا ـ أن هذه الأفعال ما كان منها ماضيا فزمنه الماضي المستمر إلى الحاضر ، وما كان منها مضارعاً فزمنه الزمن الحالي المستمر ، ولا دلالة فيه على الماضي بصيغته ، ولكن قد يدل على الماضي بقرائن سياقية أخرى ؛ لأن قولنا : حسُن محمد تفيد حدوث هذه الصفة له من قبل ، واستمرارها فيه ، وقولنا : يحَسُن. تفيد حدوثها في الزمن الحالي مع استمرارها. أما نفي الزمن عن هذه الأفعال جملة فيبدو لا دليل عليه.

٢ ـ الأمـــر :

والأمر من هذا الباب كالأمر من (فَعَل يَفْعُل) ؛ لأن المستقبل منهما واحد [١٣٢] .

٣ ـ المصـــدر :

المعروف أن مصادر الفعل الثلاثي المجرد ـ في معظمها ـ سماعية ، وقد عالجها الجمهور معالجة بنّاءة ؛ فقعّدوا للقياسيّ منها ، ولم يضعوا للسماعيّ قاعدة [١٣٣]، ومن خلال تتبّع كتب الصرف واللغة وجدت أنّ الصرفيين قد عالجوا مصدر (فَعُل) على النحو التالي :

١ ــ جعل سيبويه أحد عشر مصدرا لـ (فَعُل) ، وجعل لها ضوابط من حيث الدلالة [١٣٤].

٢ ـ فصير بعضهم مصادر (فَعُل) على ثلاث صور : فَعَالة وفَعُولة وفِعَل ، وأما غيرهن فمستعار له [١٣٥].

٣ ـ حدد بعضهم له مصدرين هما : (فُعُولة) و (فَعالَة) ، وسواهما مسموع ؛ بيد أنهم لم يضعوا ضوابط لهذين الوزنين [١٣٦] وهذا ــ بلا شك ــ قصور في البحث اللغوي.

٤ ــ وضع بعض المتأخرين لهذين الوزنين السابقين ضابطا ، قال الخضري في الحاشية: « وقد ذكر الناظم ضابطا لكل من فُعُولة و فَعَالَة ، فقال في شرح اللامية : إذا كان الوصف من فَعُل المضموم على (فَعِيل) كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالة كمَلاَحة وظَرافة وشَجَاعة ، أو على (فَعْل) كسهل وصعب وعذب ، فقياسه (فُعُولَة) كسهولة وصعوبة وعذوبة [١٣٧].

وهذا الضابط قاصر لعدم اطراده في معظم المصادر ، ولأن مصادر (فَعُل) لا تقتصر على هذين الوزنين فقط ؛ بل هناك أوزان أخرى كثيرة. وبعد تتبّع مصادر هذه الصيغة (فَعُل) في كتب اللغة والمعاجم ، وتكشّف أوزانها ودلالتها يمكننا وضع ضوابط لها من حيث دلالتها ـ كما فعل سيبويه [١٣٨]، لكنّا لا نزعم أن القياس فيها تام مطرد ، ولكن يمكن القياس على أبنية هذه المصادر ما لم يسمع له مصدر عن العرب ، وهذه الضوابط هي :

١ ـ ما دل على داء يصاغ مصدره (فُعْل) نحو : سَقُم سُقْما.

٢ ـ ما دل على لون يصاغ مصدره على (فُعْلَة) نحو : شَهُب شُهْبة.

٣ ـ ما دل على حسن أو قبح يصاغ مصدره على أربعة أوزان[١٣٩] :

أ ـ فُعْل نحو حَسُن حسنا وقبح قبحا.

ب ـ فَعَال نحو جمل جمالا ، وبهو بَهَاءً ، ووَسُم وَسَامَا ، وسَرُو سَرَاءً.
جـ ـ فَعَالَة وسم وَسَامة، ووقح وقاحة ، وسرُو سَرَاوة ، وحَقُر حَقَارة.
د ـ فُعُولة : نحو وقر وقورة ، وقبح قبوحة ـ وهو قليل.

٤ ـ ما دل على الشدّة والجرأة والضعف والجبن يصاغ مصدره على خمسة أوزان [١٣٨]:
أ ـ فُعْل نحو جبُن جبنا ، وعنُف عنفا.
ب ـ فُعْلة نحو جرُء جرأة ، وهو قليل.
جـ ـ فِعَل نحو غلُظ غِلَظا وضخُم ضِخَما وثَخُنَ ثِخَنا؛ أي غلُظ وصَلُب.
د ـ فُعُولَة نحو سَهَل سُهُولة وفَسُل فُسُولَة ـ ، أي قلّ نشاطة ، وثَخُنَ ثخونة.
هـ ـ فَعَالَة نحو شَجُع شَجَاعَة ، وكَمُشَ كَمَاشَة ، [والكَمَاشَة : الشجاعة] ، ووكُع وَكَاعَة ، والوَكَاعَة : الشدّة ، وثَخُنَ ثَخَانَة ، وتَرُص تَرَاصة والتراصة: الشدّة.

٥ ـ ما دلّ على صغر أو كبر يصاغ مصدره على أربعة أوزان :
أ ـ فِعَل نحو صُغَر صِغَرا وكَبُر كِبَرا.
ب ـ فَعْلَة نحو كَثُر كَثْرَة.
جـ ـ فِعْلة نحو وضُع ضِعَة.
د ـ فَعَالَة نحو وَغُدَ وَغَادة ؛ أي دنؤ ، وكَثُر كَثَارة .

٦ ـ مادل على الصيرورة يصاغ مصدره على سبعة أوزان :
أ ـ فُعُول نحو بَدُع بُدُوعاً ؛ أي صار غاية في صفته.
ب ـ فُعُولة نحو : أَجُن الماء أُجُونة ؛ أي صار متغيرا في طعمه ، وجدُب المكان جُدُوبة ؛ أي صار جَدْبا.
جـ ـ فَعَالة نحو : أرُضَ الرجل أَرَاضَة ؛ أي صار متواضعا ، وبَزُغ بَزَاغة ؛ أي صار ظريفا ، وثَبُت ثباتة ؛ أي صار ثابتا ، وثَقُف ثقافة.
د ـ فَعَل نحو بَصُر بَصَرا.
هـ ـ فُعْل نحو قَرُب قُرْبا وبَعُد بعدا.

و ـ فُعْلان نحو : وَشُك وُشْكانا ؛ أي صار قريبا أو صار سريعا.
ز ـ فَعَالِية نحـو : خَبُث خباثية[١٤١]، ورَفُه رفاهية[١٤٢].

٧ ـ ما أتى من العقل يصاغ مصدره على ثلاثة أوزان :
أ ـ فَعْل نحو خَشُن عليه صدره خَشْنا ؛ أي غضب.
ب ـ فِعْل نحو حَلُم حِلْما.
جـ ـ فَعَالَة نحو حَمُقَ حَمَاقَة ، وبَرُز بَرَازَة.

التغييرات التي تطرأ على مصدر فَعُل :

تحذف الواو من مصدر (فَعُل) الواوي الفاء إذا كان على وزن (فِعْلة) نحو : وَسُط الرجل سِطَة ؛ أي صار شريفا وحسيبا ، وأصل (سِطَة) وِسْطَة ؛ فحذفت الواو ، وألحقت بها هاء التعويض ، وكذا إذا كان على وزن (فَعْلة) نحو : وَدُع الرجل دَعَة إذا سكن واستقر وترفَّه ، ونحو وَسُعَت الدابة سَعَة إذا اتسعت في السير . وأصل (دَعَة) وَدْعَة ، وأصل(سَعَة) وَسْعَة ؛ فحذفت الواو منهما ، ثم ألحقت بهما هاء التعويض.

وقد تقلب الواو ألفاً في مصدر (فَعُل) الواوي اللام إذا كان على وزن (فَعَل) نحو : سَرُو سَراً[١٤٣] وأصل (سرا) سَرَوٌ ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

٤ ـ اسم الفاعـل :

يكثر صياغة وزن (فاعـل) من الثلاثي المجـرد المتعدي ، ويقلّ صياغته من اللازم[١٤٤] ؛ ولهذا لا يقال في اسم الفاعل من اللازم (فاعل) إلا سماعا[١٤٥] ، ومن ثم اختلفت آراء الصرفيين في صياغة وزن (فاعل) من فَعُل ؛ فلم يذكر سيبويه غير ثلاثة أسماء هي (عاقر ، ماكث ، طاهر)[١٤٦] وقال ابن يعيش : « الباب في فَعُل أن يأتي الاسم منه على فَعِيل أو فُعَال ، وفَعِيل أكثر ؛ فإن خرج عن هذين البابين كان شاذا يحفظ ولا يقاس عليه[١٤٧] ».

وقال السيوطي : « لم يأت فَعُل فهو فاعل إلا حرفان فَرُه فهو فاره ، وعَقُرت المرأة فهي عاقر ، وأما طهُر فهو طاهر ، وحمُض فهو حامض ، ومَثُل فهو ماثل فبخلاف ؛ لأنه يقال : حَمَض وطَهَرَ ومَثَلَ[١٤٨] .

إن وزن (فاعل) من الأوزان السماعية في الصفة المشبهة ، وإن ما يصاغ على وزن (فاعل) من فَعُل اللازم نحو طاهر وعاقر وفاضل ... يدل على الدوام والثبوت دلالة الصفة المشبهة إلا إذا قرنت بزمان نحو : محمد فاضل اليوم.

إن هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ؛ لا أنها صفات مشبهة [١٤٩].

٥ ـ الصفة المشبهة :

والأصل فيها أنها تدل على الثبوت والاستمرار ، وإذا كان الفعل على وزن (فَعُل) فإن الصفة المشبهة تصاغ منه على الأوزان الآتية :

أ ـ فَعَل نحو : حَسَن.
ب ـ فُعُل نحو : جُنُب.
جـ ـ فُعال نحو : شُجَاع.
د ـ فَعَال نحو : جَبان.
هـ ـ فَعُول نحو : وقُور.
و ـ فَعْل نحو : ضَخْم.
ز ـ فِعْل نحو : مِلْح.
ح ـ فُعْل نحو : صُلْب.
ط ـ فَعِل نحو : نَجِس.
ي ـ فَاعِل نحو : طَاهِر.
ك ـ فَعِيل نحو : كريم.

ـ تحويل الصفة المشبهة إلى معنى الحدوث والتغيّر :

إذا أريد بالصفة المشبهة المصوغة من (فَعُل) التجدّد والحدوث نُقِلت إلى صيغة (فاعل) نحو شاجع ، وكارم ، وحاسن . أو قرنت بزمان نحو العمل حسن اليوم.

ـ صيغة الصفة الشبهة من التعدي بعد تحويله إلى فَعُل :

تصاغ الصفة المشبهة من اللازم ، ولا تصاغ من متعد ما لم ينزل منزلة اللازم ، أو يحول إلى فَعُل ـ بالضم ـ كما قيل في العليم والرحمن الرحيم [١٥٠].

٦ ـ صيغة المبالغة :

وهي صفة تفيد تقوية المعنى وتأكيده في اسم الفاعل ، وليست على صيغته ، وتصاغ من المتعدي واللازم ، ولها أوزان خمسة مشهورة هي (فَعَّال ـ مِفْعال ـ فَعُول ـ فَعِيل ـ فَعِل) ، ولها أوزان أخرى سماعية هي (فَاعول ـ وفِعِّيل ـ وفُعَلة ـ وفُعَّال ـ ومَفْعِيل ..).

وقد استعمل القرآن الكريم من الصيغ السماعية من فَعُل) [فُعَّال] وجاء عليها كُبَّار[١٥١] وقرئت (كُبَار) بتخفيف الباء[١٥٢] ومن الصيغ القياسية [فَعُول] وجاء عليها طَهُور من طَهُر[١٥٣] .

٧ ـ اسم التفضيل :

وهو صفة تصاغ لتدل على زيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل ، وقياسه أن يصاغ على (أفْعَل) للمذكر ، و (فُعْلى) للمؤنث بشروط معينة وضعها الصرفيون ويجوز صياغة اسم التفضيل على وزن (أفعل) من (فَعُل) المضموم العين نحو : أكبر ، وأكثر ، وأضعف ، وأحسن ، وأعظم ، وأطهر ، وأصغر ، وأقرب ، وعلى وزن فُعْلى أيضا نحو كبرى ، وصغرى ، وعظمى ...

جمع اسم التفضيل :

يجوز جمع اسم التفضيل المصوغ من فَعُل على وزن (أفْعَل) جمع مذكر سالما أو جمع تكسير ، يؤيّد ذلك القرآن الكريم ؛ حيث جمع فيه أقرب على أقربين[١٥٤] وأكبر على أكابر[١٥٥] والغالب في اللغة استعماله بصيغة المفرد.

استعمال اسم التفضيل المصوغ من فَعُل في القرآن الكريم :

تميَّز اسم التفضيل المصوغ من فَعُل على وزن (أَفْعَل) باستعمال خاص في القرآن الكريم ، وتحليل ذلك على النحو الآتي :

١ ـ استعمل مجردا من (أل) والإضافة ، وملازما للإفراد والتذكير ، وجُرَّ المفضول بعده بـ (من) المذكورة أو المحذوفة المقدرة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ ﴾ [١٥٦] أي ولا أكبر من ذلك .

٢ ـ استعمل نكرة بعده اسم منصوب (مصدر أو جمع تكسير أو اسم ذات أو اسم معنى أو اسم فاعل) نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗ .. ﴾ [١٥٧] .

٣ ـ استعمل نكرة مجردا من (أل) والإضافة ، وملازما للإفراد والتذكير ، وبعده اسم منصوب ، وجُرَّ المفضول بـ (من) نحو قوله تعالي : ﴿ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [١٥٨] .

٤ ـ استعمل مضافا وبعده مضاف إليه بأنواعه [اسم جمع ـ اسم إشارة ـ اسم موصول (نص ومشترك) ـ اسم معنى ـ مصدر] نحو قوله تعالى : ﴿ لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [١٥٩] .

٥ ـ أشياء أخرى : يشترك المصدر الميمي واسما الزمان والمكان في (مَفْعَل) ـ بفتح العين ـ إن كان من (فَعُل) ـ بضم العين ـ نحو : المكثر [١٦٠] .

ويصاغ من (فَعُل) أيضا اسم الآلة نحو مَطْهَرة من طَهُر ، ومسخن ومسخان من سخن.

هل يصاغ بناء (فَعُل) للمجهول؟

إن افتراض معاملة (فَعُل) معاملة الأفعال اللازمة يجرّنا إلى القول بجواز صوغ (فَعُل) المبني للمجهول منه ؛ لكن الأمر في اللغة يتوقف على النقل عن العرب ، فهل تم استعمال المبني لغير الفاعل من هذه الأفعال؟ هذا ما سنتناوله الآن .

إن البحث في المعاجم وفي كتب اللغة وفيما رأيناه أو وقفنا عليه من المادة اللغوية الصحيحة لا يسوّغ لنا القول بإمكان بناء (فعُل) لغير الفاعل ، تُرَى ما سبب ذلك ؟!

إن سبب ذلك ـ في تصوّرنا ـ يرتدّ إلى أن فاعل هذه الأفعال أُسندت إليه صفة تلازمه ، ولم يسند إليه حدث قام به أو فعله ، فهذه الصفة ملازمة للفاعل ، دون اعتبار أن يكون هو محدِثا لها ، ولهذا السبب ورد بناء جميع الأفعال المتضح فيها الحدث لغير الفاعل ، أما الأفعال المقصود منها إثبات الوصف فلا مجال فيها لأن تبنى لغير الفاعل ؛ لأن البناء لغير الفاعل ـ في تصورنا منوط (معلّق) بالحدث.

ـ (فَعُل) المحوّلة للتعجب أو المدح أو الذم :[١٦١]

يَرِد في اللغة تحويل صيغة (فَعِل) بالكسر أو (فَعَل) بالفتح إلى (فَعُل) لقصد التعجب أو المبالغة أو المدح أو الذم نحو قَضُو الرجل ، وحَمُد الصدق ، وقد يستعمل (فَعُل) الذي أصله بالضم في هذه الأبواب . قال الأزهري : « وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنيّ للفاعل ليس الوصف منه على أَفْعَل فَعْلاَء صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على (فَعُل) بضم العين إما بالأصالة كظَرُف وشرُف، أو بالتحويل بأن يكون في الأصل مفتوح العين كضرب وقتل ، أو مكسورها كعلم وفهم ـ بضم العين فيهن ... » [١٦٢].

لكنه يستوقفنا أمر هام نلحظه فيما ورد في اللغة ، وهو أن الأفعال المحوّلة إلى هذه المعاني تبدو قليلة ، ونحن يحق لنا أن نتساءل : أيمكن تحويل جميع الأفعال إلى هذه المعاني جميعها؟ أو إلى بعضها دون بعض؟ أم أن الأمر مقصور على أفعال معينة لها دلالات ملائمة لهذه المعاني أو لبعضها؟

إن تصور طرد القياس في هذه الأبواب نصطدم معه بأن كثيرا من الأفعال التي نحاول عن طريق هذا التحويل أن نجعلها دالة على المبالغة أو التعجب أو المدح أو الذم تتأبَّى على هذه المعاني ، أو على الأقل تبدو غير مستساغة في الاستعمال في هذه الأبواب.

ما الضابط إذن في هذه المسألة؟ أو ما الضوابط؟ وهي بلا شك ضوابط أغفل

القدماء الحديث عنها. ونحاول نحن أن نتلمسها أو أن نتظنها من خلال بحثنا هذا.

إنّ الوارد (المنقول استعماله في هذه الأبواب) أفعال معينة نحو كَبُر في قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[١٦٣] أي ما أكبرها. وحَسُن في قوله تعالى: ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[١٦٤]. أي ما أحسنها ، و(ساء) في قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا... ﴾[١٦٥]

أي ما أسوأ ....[١٦٦] لِمَ لَمْ يستسغ صوغ غيره هذه الأفعال؟

الأسباب المحتملة أنّ معاني التعجب والمبالغة والمدح والذم يلائمها أفعال مخصوصة ، وليست جميع الأفعال صالحة لأن تسلك في بهذه الأبواب.

سبب آخر يتمثل في الاستغناء بأساليب التعجب القياسية (ما أَفْعَل) ، (أَفْعِل به) عن استخدام هذه الصيغة التي تلتبس بمعان أخرى أي ليست خالصة للتعجب ، وهناك صيغ سماعية للتعجب تبدو أقوى دلالة عليه من صيغة (فعُل).

أمّا في المدح والذم فإن صيغ نعم وبئس تخلص لهذين الغرضين ، ويُعدّ هذا ـ في نظرنا ـ سببا في انصراف الناطقين عن استخدام صيغة (فَعُل) المشتركة في الغرضين المذكورين .

ولعل أستاذنا / عباس حسن على صواب حين قال : « قد نضيق بهذه الأفعال التي تجري مجرى نعم وبئس وأحكامها ، وننفر أحيانا من جرسها بعد تحويلها للمدح أو للذم أو ما يصحبها بالرغم من أن هذا التحويل قياسيّ ، فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ـ مع صحة محاكاته ـ نزولا على الدواعي البلاغية العالية »[١٦٧].

ـ الفعلان (حبذا ، ساء) :

يستعمل الفعل (حبذا) للمدح العام ، والفعل (ساء) للذم العام ، وينبغي هنا

الوقوف عند هذين الفعلين لمعرفة أصلهما وكيفية استعمالهما في اللغة ، ولنأخذ كل فعل على حدة :

١ ـ حبّذا :

مركبة من حبّ + ذا ، وأصل (حبَ) حَبُبَ على وزن (فَعُل) يقول الزمخشري : « ومعنى حُبَّ صار محبوبا جدا ، وفيه لغتان ؛ فتح الحاء وضمها ، وعليها روي قول الأخطل[١٦٨] :

فقلت اقتلوها عنكمُ بمِزاجِها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ

وأصله (حَبُبَ) وهو مسند إلى اسم الإشارة إلا أنهما جريا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تغير ، فلم يضم أول الفعل ، ولا وضع موضع (ذا) غيره من أسماء الإشارة بل التزمت فيهما طريقة واحدة[١٦٩] ».

وتفتح حاء (حُبَّ) وجوبا مع (ذا) ، أما إذا جردت من ذلك فيجوز في الحاء الفتح على الأصل ، والضم على أنّ أصله (حَبُبَ) ؛ فجعلت الضمة على الحاء ، وأُدغمت الباى في الباء . وهذا التحويل مطّرد في فاء كل فعل على (فعل) مقصود به المدح[١٧٠].

ولهذا يقول الناظم :

وحاء (حبَّ) فتحها مع (ذا) يجب واضمم أو افتح عند ترك ذا تصب[١٧١]

٢ ـ ساء :

أصلها سَوَأَ ـ بالفتح ـ فحول إلى فَعُل ـ بالضم ـ ليلتحق بأفعال الغرائز ؛ أي الطبائع ، وليصير قاصرا كبئس ، وأفردت (ساء) بالذكر للكثرة ، ولأنها للذم العام ؛ فهي أشبه من نحو : حمُق ولَؤُم ؛ لأنه ذمّ خاص ، وقيل للاتفاق عليها دون (فعُل)[١٧٢].

ـ استعمال (ساء) في القرآن الكريم :

مما يلفت النظر استعمال هذا الفعل الدال على الذم مع إفادة التعجب في القرآن الكريم ، حيث تميّز استعماله تميّزا ملحوظاً ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ رفع هذا الفعل فاعلا مسترا فُسِّر بتمييز في ستة مواضع ، كلها في موضع ذم ؛ إما لجهنم ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ، ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ ، ﴿ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ وإما للشيطان : ﴿ فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ أو للزنا ﴿ وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ ، أو للكافرين في الآخرة ﴿ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ حِمْلًا ﴾ (١٧٣).

ب ـ رفع فاعلا مستتراً فُسِّر بتمييز ، وبعده اسم مرفوع على الابتداء ، أو على إضمار مبتدأ في موضع واحد وهو قوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ (١٧٤).

وقرأ عاصم الجحدري والأعمش ﴿ ساء مثلُ القوم .. ﴾ رُفِع (مثلا) بساء (١٧٥)، كما رُفِعت (كلمة) بكبرُت في قراءة من قرأ ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ (١٧٦).

جـ ـ رَفَع فاعلا ولم يفسِّر بتمييز في ستة تراكيب ، وتكررت هذه التراكيب برمتها في أكثر من موضع نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ الأنعام ٣١ ، والنمل : ٥٩ ، ﴿ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ التوبة : ٣ ، المنافقون : ٢ والمجادلة : ١٥ ،

﴿ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ المائدة : ٦٦ ،

﴿ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ الشعراء : ١٧٣ ، والنمل : ٥٨ ،

﴿ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ الصافات : ١٧٧ .

ـ ورود القلب المكاني في (ساء ، واسم الفاعل منه) :

يدخل القلب المكاني (ساء) فيقال (سَأي) ، وكذا اسم الفاعل منه فيقال (ساءٍ) (١٧٧)

ـ الفرق بين (فَعُل) المحوّلة للمدح أو للذم و (نعم وبئس) : إن (فَعُل) المحوّلة من أي فعل ثلاثي تام لقصد المدح أو الذم والتي تعامل معاملة نعم وبئس

تخالف (نعم وبئس) ـ الأصل في ستة أمور ، وذلك في غير (ساء)[١٧٨] وهذه الأمور هي :

ـــ اثنان في معناه ، وهما : إشرابه معنى التعجب ، وكونه للمدح الخاص أم للذم الخاص .

ـــ واثنان في فاعله الظاهر : وهما جواز خلوه من (أل) نحو قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[١٧٩] وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم :

حب بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة أو لماما

ـــ واثنان في فاعله المضمر ، وهما : جواز عوده ، ومطابقته لما قبله ، ففي : زيد كَرُم رجلا يحتمل عود الضمير إلى (رجلا) كما في نِعْمَ وإلى (زيد) كما في التعجب لتضمنه معناه ، وتقول : الزيدون كرم رجالا ـ على الأول ـ ، وكرموا رجالا ـ على الثاني[١٨٠]

ـــ تحويل (فَعَل) إلى فعُل) للازدواج [١٨١]:

قال الحريري في درة الغواص : « ويقولون قد حدُث أمر ، فيضمون الدال من (حدَث) مقايسة على ضمنها قي قولهم : أخذه ما حدُث وما قدُم ، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون في المقايسة المعقولة؛ لأن أصل بنية هذه الكلمة (حَدَث) على وزن (فَعَل) ـ بفتح العين ـ كما أنشدني بعض أدباء خراسان لِأبي الفتح البستي :

جزعت من أمر فظيع قد حدث.
أبو تميم وهو شيخ لا حدث.
قد حبس الأصلع في بيت الحدث.

وإنما ضمت الدال من (حَدُث) حين قرن بقَدُم ؛ لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة ، فإذا أفردت لفظة (حدث) زال السبب الذي أوجب ضم دالها على الازدواج، ووجب أن ترد إلى أصل حركتها وأولية صيغتها ، وقد نطقت العرب بعدة

ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ... »[١٨٢]

صيغةفَعُل ولغات العرب[١٤١]:

١ ـ تسكين عين (فَعْل) وبقاء فتحة الفاء :

قد تسكَّن عين فَعُل للاستخفاف في لغة بكر بن وائل وأناس من بني تميم ؛ كما قال : سيبويه : « هذا باب ما يسكن استخفافا ، وهو في الأصل عندهم متحرك ، وذلك قولهم في كرُم الرجل : كرْم الرجل ، وفي عَلِم : عَلْم. وهي لغة بكر بن وائل وأناس من بني تميم وقيل[١٨٤] : إسكان المضموم لغة ، و إسكان المفتوح ضرورة[١٨٥] . وقال ابن منظور : « يجوز في المكسور والمضموم الإسكان للضرورة ، ولا يجوز في المفتوح ..[١٨٦] . وهذه أمثلة على هذه اللغة :

أ ـ قوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[١٨٧] ؛ قرأ زيد بن علي (بما رَحُبت) بسكون الحاء ، وهي لغة تميم[١٨٨] .

ب ـ قوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[١٨٩]

قرأ أبو السَّمَّال العدوىّ ﴿ وحَسْنَ ﴾ بسكون السين وفتح النون وهي لغة تميم[١٩٠] ، وقال ابن خالويه : هي لغة حَسُنَ ، وحَسْنِ ، وحُسْنَ[١٩١] .

جـ ـ قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾[١٨٧]

قرئت (كَبْرَ) بسكون الباء ، وهي لغة تميم[١٩٣] .

د ـ قول عمران بن حطان :[١٩٤]

من الأزد إن الأزد أكرم معشر يمانيَّة قَرْبوا إذا نسب البشر

٢ ـ تسكين عين (فَعُل) ونقل ضمتها إلى الفاء :

قد تسكن عين (فعُل) ، وتنقل ضمتها إلى الفاء في لغة بعض بني قيس ، وقد قرىء

بها قوله تعالى : ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ [١٩٥] ؛

كما قال أبو حيان في البحر المحيط [١٩٦] ، وهذا جائز في (فَعُل) إذا كان للمدح أو للذم .

صيغة (فَعُل) الاسمية :

يكثر استعمال (فَعُل) في الأفعال على حين يقلّ استعمالها في الأسماء . ونقل السيوطي عن النحاس قوله : « فَعُل في كلام العرب قليل في الأسماء . قالوا : حَذُر ، وفَطُن ونَدُس . وقرىء ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [١٩٧] بالإضافة ـ ، وقرأ سليمان التميمي ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [١٩٨] ـ بضم الميم ـ » [١٩٩] .

ويكون (فَعُل) في الأسماء الجامدة نحو : رَجُل ، وضَبُع ، وسَبُع ، والصفات نحو : حَدُث ونَدُس.

نتائج البحث

انتهى هذا البحث إلى نتائج كلية وأخرى جزئية وردت خلال البحث ، أما النتائج الكلية فتمثلها النقاط الآتية:

١ ـ تميّز هذه الصيغة دون غيرها من صيغ الأفعال بأحكام ثابتة ؛ كاللزوم وضم عين مضارعها ، وعدم بنائها لغير الفاعل ، وعدم حذف فائها ـ (الواو) ـ عند الإتيان بالمضارع منها ، فيقال : وَضُؤ يُوضؤ ..

٢ ـ انفراد هذه الصيغة من بين صيغ الأفعال بالدلالة على ثلاثة معان مجتمعة ، (معناها اللغوي الخاص ، ومعنى المدح أو الذم ، ومعنى التعجب) .

٣ ـ إمكان تحويل الفعل الثلاثي (فَعِلَ) ـ بفتح العين وكسرها ـ إلى صيغة (فَعُل) ـ بضم العين ـ ؛ لأداء معان أخرى.

٤ ـ إمكان تحويلها إلى صيغ فعلية أخرى ؛ لأداء معان ووظائف أخرى على مستوى التركيب.

٥ ـ الاستغناء عن هذه الصيغة كثيرا بصيغتي (فَعَل) بالفتح ، و (فَعِل) بالكسر ، وذلك لأسباب صوتيّة وصرفيّة بشكل يلفت النظر .

٦ ـ تميّز التركيب المشتمل على هذه الصيغة بخصائص واضحة ، وذلك من حيث الترتيب الأفقي ، والنسج ، وغير ذلك .

٧ ـ اختصاص هذه الصيغة بالأفعال ، وورودها ـ بقلّة ـ في الأسماء الجامدة والصفات.

٨ ـ استعمال (فَعُل) بقلة في العربية وأخواتها من السّاميّات.

من مراجـع البحـــث

١ ـ أدب الكاتب ، ابن قتيبة . المكتبة التجارية القاهرة ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

٢ ـ ارتشاف الضرب ، أبو حيان. مطبعة النشر الذهبي ، القاهرة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٣ ـ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، دار الكتاب ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤ ـ إعراب القرآن ، النحاس ، ت د / زهير غازي زاهد. الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٥ ـ أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شـــلاش ، مطبعة اللآداب ، النجف ١٩٧١م.

٦ ـ البحر المحيط. أبو حيان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٧ ـ التسهيل . ابن مالك ، ت / محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٨ ـ تاج العروس ، الزبيدي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

٩ ـ تهذيب اللغة الأزهري . ت أ. عبدالسلام هارون. دار القومية العربية للطباعة . مصر ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

١٠ ـ ثلاثة كتب في الأضداد. الأصمعي ـ والسجستاني ـ وابن السكيت. دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩١٢م.

١١ ـ حاشية الخضري. دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (بدون).

١٢ ـ حاشية الصبان. دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (بدون).

١٣ ـ حاشية ياسين على التصريح. دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (بدون).

١٤ ـ الخصائص. ابن جـني. ت محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة . بيروت ط(٢) ـ بدون.

١٥ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم د. عبدالخالق عضيمة . مطبعة حسان. القاهرة ١٩٨٠م.
١٦ ـ درة الغواص . الحريري ، ت محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ط (١) ١٩٧٥م.
١٧ ـ دروس اللغة العبرية . د. ربحي كمال ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢م.
١٨ ـ ديوان الأخطل . مطابع أوفست ، الدوحة ، قطر ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
١٩ ـ ديوان الأدب. الفارابي ت د. أحمد مختار عمر وزميله. القاهرة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
٢٠ ـ السريانية . نحوها وصرفها . د. زاكية رشدي ، دار الثقافة للطباعة والنشر (بدون) .
٢١ ـ شرح الأشموني. ت محمد محيى الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة (بدون).
٢٢ ـ شرح التسهيل . ابن مالك ، د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط (١) ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٢٣ ـ شرح التصريح . الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية (بدون).
٢٤ ـ شرح الشافية. رضي الدين الاسترابادي ت. د. محمد نور الحسن وزميله . دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ.
٢٥ ـ شرح ابن عقيل على الألفية . مكتبة دار التراث ، الطبعة العشرون ، (بدون).
٢٦ ـ شرح الكافية الشافية. ابن مالك. ت. د. عبدالمنعم هريدي ط (١) دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٢٧ ـ شرح المفصل . ابن يعيش ، عالم الكتب ، المتنبي (بدون).
٢٨ ـ شرح الملوكي. ابن يعيش ، ت د. محمد فخر الدين قتادة. المكتبة العربية بحلب ، ط (١) ١٣٩٣هـ ١٩٧٢م.
٢٩ ـ الصحاح . الجوهري ، ت. أحمد عبدالغفور عطار . دار العلم للملايين، ط (٢) بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٣٠ ـ العين . الخليل . ت د. مهدي المخزومي وزميله. مؤسسة الأعلمي ط (١) بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٣١ ـ الفعل زمانه وأبنيته . د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، ط (٢) ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٣٢ ـ فقه اللغات السامية. بروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبدالتواب ، جامعة الرياض. ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
٣٣ ـ في تصريف الأفعال د. عبدالرحمن شاهين . مكتبة الشباب . القاهرة ١٩٨٧م.
٣٤ ـ في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية ط (٤) القاهرة ١٩٧٣م.
٣٥ ـ القاموس المحيط. الفيروز أبادي . مؤسسة الرسالة ط (٢) بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٣٦ ـ قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي . د. إبراهيم الشمسان. دار المدني ط (١) جدة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٣٧ ـ قواعد اللغة العبرية. د. عوني عبدالرؤوف ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٧١م.
٣٨ ـ الكتاب . سيبويه ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ط (١) ١٣١٧هـ.
٣٩ ـ كتاب القراءات الشاذة (مختصر من كتاب البديع) ابن خالويه . مكتبة المتنبي . القاهرة (بدون).
٤٠ ـ الكليات. أبوالبقاء الكفوي ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٤١ ـ اللسان. ابن منظور ، دار لسان العرب ، بيروت (بدون).
٤٢ ـ اللهجات في الكتاب لسيبويه د. صالحة آل غنيم دار المدني ط (١) جدة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٤٣ ـ ليس في كلام العرب. ابن خالويه ت أحمد عبدالغفور عطا . مكة المكرمة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٤ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الجزء الثاني.
٤٥ ـ مراح الأرواح . أحمد بن علي بن سعود. ط (٣) م الحلبي بمصر ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م.
٤٦ ـ المسائل العضديات. أبو علي الفارسي ، ت د. على جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط (١) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٤٧ ـ المصدر في القرآن الكريم ، دراسة في الصرف والنحو ، سيد أحمد أبوحطب ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٨٦م.
٤٨ ـ معجم الأفعال المتعدية بحروف ، موسى الحمدي ، دار العلم للملايين ، ط (١) بيروت ١٩٧٩م.
٤٩ ـ المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٥٠ ـ المغني في تصريف الأفعال . د. عبدالخالق عضيمة . دار الحديث (بدون).
٥١ ـ مغني اللبيب. ابن هشام ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (بدون).
٥٢ ـ المفصل . الزمخشري ، مطبعة التقدم ، ط (١) القاهرة ١٣٢٣هـ.
٥٣ ـ من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط (٣) . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٦م.
٥٤ ـ المنصف . ابن جني ، دار إحياء الكتب العربية ، الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م.
٥٥ ـ النحو الوافي . عباس حسن . دار المعارف ، ط (٦) القاهرة ١٩٧٧م.
٥٦ ـ نزهة الطرف في علم الصرف. الميداني ، ط (١) .مطبعة الحوئب قسطنطينة ١٢٩٩هـ.
٥٧ ـ همع الهوامع. السيوطي ، دار المعرفة

الحـــواشـي

(١) المفصل ٢٧٧ ، ٢٧٨.

(٢) المفصل ٢٧٧ ، وشرح الملوكي ٤٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٥٧.

(٣) المزهر ٢/ ٣٧.

(٤) اختلف في (فُعِل) المبني للمفعول ؛ فما عليه الأكثرون أنه بناء فرعي ، وهو ما تؤيده النظرية التحويلية ، وزعم المبرد والكوفيون أنه بناء أصلي ... ؛ لمعرفة هذا الخلاف بالتفصيل راجع ارتشاف الضرب ١/ ٧٦ ، والهمع ٢/ ١٦٤.

(٥) نزهة الطرف ٩ ، ومراح الأرواح ١٧ ، وفي تصريف الأفعال ٤٣ ـ ٥٠.

(٦) المرجعين السابقين.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، وراجع أيضا : المنصف ١/ ١٨٨ ، والمفصل ٢٧٧ ، وشرح الملوكي ٤٤ ، وقضايا التعدي اللزوم في الدرس النحوي ١٦ ، ٢٩ ـ ٤٧ . وغيرها.

(٨) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٦.

(٩) العين ٣/ ٢١٥ ، والمزهر ٢/ ٣٧. وحمله ابن الحاجب على نزع الخافض ؛ فالأصل عنده : رحُبت الدار. انظر : شرح الشافية ١/ ٧٥.

(١٠) السابق.

(١١) (رحب) ، راجع أيضا : التهذيب ، واللسان (رحب) وشرح الشافية ١/ ٧٥.

(١٢) قال الأزهري : « نصر بن سيّار ليس بحجة » ، التهذيب (رحب).

(١٣) المزهر ٢/ ٣٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٠. وقائله هو عليّ ـ رضي الله عنه ـ في خطبة ارتجلها ، ويروي (بسرا) ـ بالسين ـ ت ٨٦هـ.

(١٤) النحو الوافي ٢/ ١٥٤ ، ١٧١ (الهامش) ، ١٨٣ (الهامش).

(١٥) المعجم الوسيط « وجز ».

(١٦) اللسان رحب ، والقاموس المحيط ١١٤ رحب ، وتاج العروس (رحب) . لم أقف عليه في شعر الهذليين ، ولم أجد له تتمّة.

(١٧) راجع ص ( ) من هذا البحث.

(١٨) شرح الهذليين ٣/ ٤٣٦. اعترض الرضيُّ للنحاة في ذلك ، وفي رأيه وجاهة ، راجع شرح الشافية ١/ ٧٨ ، ٧٩.

(١٩) المسائل العضديات ٤٥.

(٢٠) المزهر ٢/ ٧٠ وانظر الصحاح (رحب) ، وفيه زيادة على قول سيبويه ، وهي « وليس كذلك (طلته) ؛ ألا ترى أنك تقول : رجل طويل ».

(٢١) جعل سيبويه (طلته) مثل (قلتُه) ووزنها (فَعَلْت) ثم نقلت إلى (فَعُلْت) الكتاب (٢/ ٣٦٠).
ولإتمام الفائدة انظر : كلام الرضي في شرح الشافية (١/ ٧٩).

(٢٢) أدب الكاتب ٣٦٢ . وانظر الكتاب (٢/ ٣٥٩ ، ٣٦٠).

(٢٣) انظر الآيات : الأنعام ٣٥ ، والتوبة ٤٢ ، والأعراف ١٨٧ ، والأنبياء ١١ ، والقصص ١١ ، ويونس ٧١ ، والكهف ٥ ، وطه ٨٦ ، ٩٦ ، والشورى ١٣ ، وغافر ٣٥ ، والصف ٣.

(٢٤) معجم الأفعال المتعدية بحرف . (متفرقة).

(٢٥) يخرج أيضا الأفعال (كان ، ليس ، كاد ،) ؛ لأن وزنها عند أغلبهم ليس(فعُل) ؛ راجع ص ٢٣ ، ٢٤ من هذا البحث.

(٢٦) انظر ص (٣) وما بعدها من هذا البحث .

(٢٧) انظر : حاشية الخضري ٢/ ٤٤ ، وراجع في شروط هذا التحويل : شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ١٥٤ ، وانظر : ص ( ) من هذا البحث.

(٢٨) الآيات بالترتيب : القصص ١١ ، والتوبة ٤٢ ، والأعراف ١٨٧ ، وغيرها.

(٢٩) هو الفرزدق همام بن غالب يهجو جرير بن عطية ، وبحره من الطويل.

(٣٠) الكتاب ٢/ ٢٣٣.

(٣١) السابق.

(٣٢) شرح الأشموني ٢/ ٢٥٥ ، ٢٥٦.

(٣٣) الهمع ٢/ ١٦١ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٥٩.

(٣٤) الهمع ٢/ ١٦٣.

(٣٥) الكتاب ٢/ ٢٣٩. لمزيد من التفصيل انظر : المغني في تصريف الأفعال (١٥٠) وما بعدها.

(٣٦) مجلة المجمع ٢/ ٢٢٦.

(٣٧) النحو الوافي ٣/ ٣٨٤. وجاء في الارتشاف ٣/ ٣٧ : « وزاد الكوفيون (أفْعَل) بغير (ما) التعجبية مسندة إلى الفاعل نحو قوله .. فأبرحتَ فارسا » ونحوه في الهمع ٥/ ٥٤.

(٣٨) الكتاب ٢/ ٢٣٤.

(٣٩) هامش الكتاب ٢/ ٢٣٤.

(٤٠) الكتاب ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦ ، وأدب الكاتب ٣٦٣ ، والمفصل ٢٧٩ ، وشرح الملوكي ٤٤ ، وارتشاف الضرب ١/ ٧٦ ، والهمع ٢/ ١٦١ ، وشرح التصريح ١/ ٣١٠.

(٤١) الكتاب ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

(٤٢) بهُو يبهو بهاء فهو بهيّ ، وشنُع يشنع شناعة فهو شنيع ؛ أي اشتد قبحه.

(٤٣) كمُش كماشة أي شجع ، ورقُع رقاعة كحمُق حماقة ؛ لأنه مثله في المعنى ، وخَرُف الرجلُ أي ضعُف عقله وفسد.

(٤٤) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٤٥) السابق ٢/ ٢٢٢.

(٤٦) جاء في المعجم الوسيط (وشك) : « وقد يستعمل (وَشُك) استعمال أفعال المقاربة كأوشك » ولم أجد هذا فيما وقفت عليه من كتب النحو.

(٤٧) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٢.

(٤٨) السابق ٢/ ٢١٦. وانظر لمزيد من التفصيل : اللهجات في الكتاب ٣٨٩ ـ ٣٩١.

(٤٩) الكتاب ٢/ ٢٢٤.

(٥٠) أدب الكاتب ٣٦٧.

(٥١) ثلاثة كتب في الأضداد ص ١٥٠.

(٥٢) الكتاب ٢/ ٢٢٢ . وانظر لمزيد من التفصيل : اللهجات في الكتاب ٣٩١.

(٥٣) السابق.

(٥٤) أدب الكاتب ٣٦٧. وجاء في القاموس (٩٢٠) : « وخرُع ككرُم ، وكفرِح : ضَعُف ».

(٥٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٩.

(٥٦) طـه ٩٦.

(٥٧) البحر ٦/ ٢٧٣ ، وانظر : شواذ ابن خالويه ٨٩.

(٥٨) المزهر ٢/ ٨١.

(٥٩) القاموس المحيط (١٠٣٨ ، ١٦٧٠).

(٦٠) أدب الكاتب ٦٦٣.

(٦١) السابق ٣٦٧.

(٦٢) انظر ص (١٢) من هذا البحث.

(٦٣) يقال له أيضا : الأصمّ لشدّته.

(٦٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٦٥) أدب الكاتب ٣٦٧.

(٦٦) المزهر ٢/ ٧٨ ، وراجع كتاب (ليس في كلام العرب) ١٩ ، ٧٣ ، ٧٤.

(٦٧) اللسان (حبب).

(٦٨) المزهر ٢/ ٣٧. وذكر صاحب القاموس المحيط (شرُرت) ٥٣٧.

(٦٩) الصحاح (لبب).

(٧٠) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٧١) قال سيبويه : « وقالوا : لَبّ يَلَبّ » الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٧٢) التسهيل ١٩٥ ، وشرحه ٣/ ٤٣٦.

(٧٣) الصحاح (لبب).

(٧٤) راجع ص ٣٨ من هذا البحث.

(٧٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٣٣ ، وشرح الملوكي ٥٠.

(٧٦) علّل سيبويه ذلك بقوله : « وقالوا : وَضُؤ يَوْضُؤ ، ووَضُع يَوْضُع فأتمّوا ما كان على (فَعُل) كما أتمّوا ما كان على (فَعِل) ؛ لأنهم لم يجدوا في (فعُل) مصرفا إلى (يَفْعِل) كما وجدوه في باب (فَعِل) نحو ضَرَب وحَسب ، فلما لم يكن يدخله هذه الأشياء ، وجرى على مثال واحد سلّموه وكرهوا الحذف لئلا يدخل في باب ما يختلف يفعُل منه» . الكتاب ٢/ ٢٣٣.

(٧٧) انظر ص (٢٦ ٢٧ ، ٣٠) من هذا البحث.

(٧٨) شرح الملوكي ٥١.

(٧٩) ـ يَتمُ : استعمل في المعجم الوسيط ، وقال صاحب تاج العروس : إنه من باب ضرب وعلم وعلى الأخير اقتصر الجوهري.

ـ يَيسُر : ذكره الرضي في شرح الشافية ١/ ١٢٩.

ـ يَمُن : استعمل في تاج العروس والمعجم الوسيط ، وذكره الشيخ عضيمة في تصريف الأفعال ١٨١.

(٨٠) شرح الملوكي ٥٦ ، وانظر أيضا : الهمع ٢/ ١٦١ ، وراجع في ص (٧) من هذا البحث.

(٨١) الآيات بالترتيب : الحديد ١٦ ، وطه ٨٦ ، والأنبياء ٤٤ .

(٨٢) المزهر ٢/ ٧٠ ، وراجع : الكتاب (٢/ ٣٥٩ ، ٣٦٠) ، وص (٦ ، ٧) من هذا البحث.

(٨٣) راجع ص (٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨) من هذا البحث.

(٨٤) يقال : (هيُؤ الرجل) : أي صار ذا هيئة ، راجع : أدب الكاتب ٣٦٧ ، والتسهيل ١٩٥ وشرح الشافية ١/ ٧٦ ، والمزهر ٢/ ٣٧ ، والهمع ٢ / ١٦١ ، وغيرها.

(٨٥) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٧٦ . ولمزيد من التفصيل راجع : شرح الملوكي ٥٨. وتاج العروس (هيؤ).

(٨٦) راجع : شرح الشافية ١/ ٧٦.

(٨٧) انظر : التسهيل ١٩٥ ، وشرحه ٣/ ٤٣٦ ، وشـرح الشافية ١/ ٧٦.

(٨٨) قال أبوالبقاء الكفوي في الكليات ص ٩٩٧ : « كل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على صيغة (فاعل) فهو ليس باسم فاعل ...» وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٧ : « والأكثر في إصلاح أهل النحو إطلاق اسم الفاعل على المحدود في بابه ».

(٨٩) شرح التسهيل ٣/ ٤٤١.

(٩٠) السابق ٣/ ٤٣٦.

(٩١) قال ابن يعيش : « وبَذُو ويبذو فهو بذيّ ؛ أى رثّت هيئته » شرح الملوكي ٦٠ ـ وهو بعديد ـ .

(٩٢) الكتاب ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٩٣) القاموس (رخا) ١٦٦١.

(٩٤) التسهيل ١٩٥.

(٩٥) شرح الشافية ١/ ٧٦.

(٩٦) الهمع ٢/ ١٦١.

(٩٧) التسهيل ١٩٦ ، والهمع ٢/ ١٦١ ، وحاشية الشيخ ياسين ٢/ ٨٧.

(٩٨) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب ١/ ٧٦ ، والمزهر ٢/ ٣٧.

(٩٩) الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(١٠٠) راجع شرح الملوكي (٦١) ، وشرح الشافية ١/ ٧٦ ، وانظر ص (٢٩) من هذا البحث.

(١٠١) انظر : حاشية الخضري ١/ ١١٠ ، ومقدمتها ص (٦) السطر السابع.

(١٠٢) انظر الهمع ١/ ١١٥.

(١٠٣) الهمع ١/ ١١٥ ، وانظر أيضاً : مغني اللبيب ١/ ٢٢٧ ، ٢٢٨.

(١٠٤) راجع آراء الصرفيين في مضارع (كاد) ص : (٢٧ ، ٢٨) من هذا البحث.

(١٠٥) انظر : الهمع ١/ ١٢٩.

(١٠٦) الكتاب ١/ ٤١٠ ، ٢/ ٢٢٧ ، ٣٦١.

(١٠٧) يزعم البعض ــ كما أشار الشيخ عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢٠) ــ أنه لم يرد في القرآن الكريم سوى فعلين من باب (كرُم) ، وباستقرائي للقرآن الكريم وجدت أنه قد ورد فيه تسعة أفعال صحيحة على (فعُل) وهي : (بصر ٩٦ طه ، و بَعُد ٤٢ التوبة ، وثَقُل ٨ الأعراف ، وحسُن ٦٩ النساء ، وخبُث ٥٨ الأعراف ، ورحُب ١١٥ التوبة ، وضعُف ٧٣ الحج ، وكبُر ٣٥ الأنعام ، وكثُر ٧ النساء) .

(١٠٨) لم يرد في القاموس المحيط سوى سبعين فعلا تقريباً. معظمها غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلا مشهوراً.. انظر : من أسرار اللغة ص (٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠) وص ٢٦ = هامش (٤) من هذا البحث.

(١٠٩) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(١١٠) جاء في القاموس : (وجَلَلْتَ هذا على نفسك : جَنَيْتَه) جلل ١٢٦٤.

(١١١) انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٤١ ، والهمع ٢/ ١٦١ ، وراجع ( ) من هذا البحث.

(١١٢) الهمع ٢/ ١٦١.

١١٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٩.

(١١٤) الكتاب ٢/ ٢٢٢.

(١١٥) الكتاب ٢/ ٢٢٥.

(١١٦) انظر فقه اللغات السامية ص ١٠٩.

(١١٧) السريانية . نحوها وصرفها ص ٨٤ وما بعدها.

(١١٨) دروس اللغة العبرية ص ١٦٩ ، ١٧٠ وقواعد اللغة العبرية ص ٥١.

(١١٩) عقد الفارابي في ديوان الأدب ٢٧١ ـ ٢٧٩ باباً لـ « فَعُل يَفْعُل » ذكر فيه ثلاثة وثلاثين فعلا.

(١٢٠) الكتاب ٢/ ٢٢٧ وفيه « ... كما قالوا : فَعُل يَفْعُل فلزموا الضمّة ... ».

(١٢١) الخصائص ٢/ ٤١ ، ٤٢.

(١٢٢) المنصف ١/ ١٨٨ ، ١٨٩.

(١٢٣) الهمع ٢/ ١٦٤.

(١٢٤) الكتاب ١/ ٤١٠. وراجع أيضا ٢/ ٢٢٧ ، ٣٦١ من الكتاب ، وص (٤٤) من شرح الملوكي. وص (٢٤) من هذا البحث.

(١٢٥) أدب الكاتب ٣٧٣ ، والمزهر ٢/ ٩٣.

(١٢٦) انظر : الكتاب ٤/ ٤٠ ، ١٠٣ ، والخصائص ١/ ٢٥٢ ، والمنصف ١/ ١٨٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ؛ في اللهجات العربية ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٣.

(١٢٧) انظر : دروس اللغة العبرية ١٦٩ ، ١٧٠ ، وقواعد اللغة العبرية ص ٥١.

(١٢٨) انظر : شرح الملوكي ص ٥٠ . وانظر في تعليل سيبويه ذلك : ص (١٧) هامش (٣) من هذا البحث .

(١٢٩) انظر : شرح الشافية ٣/ ٩١.

(١٣٠) شرح الملوكي ٦١. وانظر : ص (٢٣) من هذا البحث.

(١٣١) الفعل (زمانه وأبنيته) ص ٣٠ ، ٣١ .

(١٣٢) ديوان الأدب ٢٧٩.

(١٣٣) المصدر في القرآن الكريم ـ دراسة في الصرف والنحو ـ ص (٣١).

(١٣٤) انظر الكتاب ٢/ ٢١٩ ، وما بعدها .

(١٣٥) ديوان الأدب ٢٧٨.

(١٣٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢١ والهمع ٢/ ١٦٧.

(١٣٧) حاشية الخضري ٢/ ٣٠.

(١٣٨) الكتاب ٢/ ٢١٦ ، ٢٢٦.

(١٣٩) أكثر هذه الأوزان استعمالاً هو (فَعَالَة) بفتح الفاء والعين واللام.

(١٤٠) أكثر هذه الأوزان استعمالاً هو (فَعَالَة).

(١٤١) القاموس المحيط (خبث) ٢١٥.

(١٤٢) السابق (رفه) ١٦٠٨.

(١٤٣) القاموس المحيط (سرو) ١٦٧٠.

(١٤٤) لعلّ علّة ذلك هي دلالة الفعل اللازم على صفحات ثابتة ، وهذه يناسبها الصفة المشبهة ، ولا يناسبها اسم الفاعل الذي يدل على الحدوث والتحدد والتغير.

(١٤٥) حاشية الخضري ٢/ ٣٣.

(١٤٦) الكتاب ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢٤.

(١٤٧) شرح الملوكي ص ٥٤ . وانظر أيضاً : ديوان الأدب ٢٧٩.

(١٤٨) المزهر ٢/ ٨١.

(١٤٩) الهمع ٢/ ١٦٩.

(١٥٠) حاشية الخضري ٢/ ٣٤ ، وانظر أيضاً : شرح التسهيل ٣/ ٤٣٩ ، ٤٤٠.

(١٥١) سورة نوح (٢٢).

(١٥٢) انظر : شواذ ابن خالويه : ١٦٢.

(١٥٣) سورة الفرقان : ٤٨.

(١٥٤) سورة النساء : ٧.

(١٥٥) سورة الأنعام : ١٢٣.

(١٥٦) سورة يونس : ٦١ ؛ وسبأ : ٣.

(١٥٧) سورة الأنعام : ١٩.

(١٥٨) سورة الكهف : ٣٤.

(١٥٩) سورة التوبة : ١٢١.

(١٦٠) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٤.

(١٦١) للفائدة ؛ انظر الصفحات (١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣) من هذا البحث.

(١٦٢) شرح التصريح ٢/ ٩٨ ، ٩٩.

(١٦٣) الكهف : ٥ ، وقرأ الحسن ومجاهد ويحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق (كَبُرت كلمةٌ) بالرفع بفاعلها ، أي عظمت كلمتهم. انظر ص (٤١) من هذا البحث.

(١٦٤) سورة الفرقان : ٧٦ .

(١٦٥) سورة الأعراف : ١٧٧ ، وقرئت أيضا : ﴿ ساء مثلُ ...﴾ انظر ص (٤١) من هذا البحث.

(١٦٦) الملاحظ من خلال استعمال هذه الأفعال في القرآن الكريم أنه يأتي بعدها تمييز ، ويضمر فاعلها نحو الآيات المذكورة ، أو يذكر فاعلها ويأتي بعده تمييز نحو قوله تعالى : وحسن أولئك رفيقا ؛ النساء ٦٩.

(١٦٧) النحو الوافي ، الهامش ٣/ ٣٨٤.

(١٦٨) ديوانه ص ٤ ، ويروى أيضاً (فَأَطِبْ بها ، وَأَحْبِبْ بها ، وآكْرِمْ بها).

(١٦٩) المفصل : ٢٧٥ ، وراجع أيضا : شرح الشافية ١/ ٧٦ وحاشية الخضري ٢/ ٤٥.

(١٧٠) انظر : المغني في تصريف الأفعال ١٠٤.

(١٧١) شرح الكافية الشافية ١١٤ ، ١١١٨ ، ١١١٩.

(١٧٢) انظر حاشية الخضري ٢/ ٤٤.

(١٧٣) انظر اللآيات بالترتيب : الكهف : ٢٩ ، والفرقان : ٦٦ ، والفتح : ٦ ، والنساء : ٢٢، ٣٨ ، وطه : ١٠١.

(١٧٤) الأعراف : ١٧٧.

(١٧٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٤ ، وانظر : كتاب القراءات الشاذة لابن خالويه ٤٧.

(١٧٦) الكهف : ٥ . وهي قراءة الحسن وآخرين . راجع : كتاب القراءات الشاذة لابن خالويه ٧٨ ، وانظر ص (٣٩) من هذا البحث.

(١٧٧) أصل سَاءٍ : (سائِو) مقلوب (ساوىء) ؛ فقلبت الواو ياءٍ في (سائو) ثم أعلّ إعلال قاض ، ووزن (ساءٍ) عند الخليل (فالٍ) ، وعند غيره (فاعٍ) انظر : اللباب من تصريف الأفعال ص ٧ ، ٨ .

(١٧٨) لأنها تلازم أحكام بئس انظر : حاشية الخضري ٢/ ٤٥.

(١٧٩) النســاء : ٦٩.

(١٨٠) انظر : حاشية الخضري : ٢/ ٤٥ ـ بتصرف ـ.

(١٨١) يطلق عليه أيضا الإتباع ، ومعناه مجيء الكلمة عرضا بعد كلمة تسبقها فتسايرها في الوزن وضبط آخرها مثل اللص شيطان نيطان ، الرجل حَسَنٌ بَسَنٌ ولمزيد من التفصيل انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٩ وما بعدها.

(١٨٢) ص ٦٦. وراجع أيضاً : ديوان الأدب للفارابي ٢/ ٢٧٢.

(١٨٣) تحدث عن هذا الأستاذ هاشم طه شلاش في كتابه [أوزان الفعل ومعانيها] وقد استفدنا كثيرا منه. انظر أيضا ص ٢٢١ وما بعدها.

(١٨٤) الكتاب ٢/ ٢٥٧ ٢٥٨.

(١٨٥) شرح المفصل ٨/ ١٥٢ ، ٢٢١ وما بعدها.

(١٨٦) اللسان ٩/ ١٥٨.

(١٨٧) التوبة : ٢٥.

(١٨٨) البحر ٥/ ٢٤.

(١٨٩) النساء : ٦٩.

(١٩٠) البحر ٣/ ٣٧٩ ، وإعراب القرآن الكريم للنحاس ١/ ٤٦٩.

(١٩١) كتاب القراءات الشاذة ٢٧.

(١٩٢) الكهف : ٥.

(١٩٣) البحر ٦/ ٩٧.

(١٩٤) ذكره الشيخ عضيمة في المغني ص ١٠٥ نقلا عما جاء في الكامل ولم أعثر عليه فيما وقفت عليه من شعر الخوارج.

(١٩٥) الرعد : ٢٩.

(١٩٦) ٥/ ٢٩٠ وراجع : كتاب القراءات الشاذة لابن خالويه ٦٧ ، والمغني في تصريف الأفعال ١٠٤.

(١٩٧) المائدة : ٦٠ . قال ابن خالويه : فيها تسع عشرة قراءة. انظر كتاب القراءات الشاذة ٣٣ ، ٣٤.

(١٩٨) النمل : ١٨ . انظر : كتاب القراءات الشاذة لابن خالويه ١٠٨.

(١٩٩) المزهر ٢/ ٩٣.